

Political situation in Muritana from Iraqi Documents 1979-1982.

الاضلاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982.

ا.د. حسين جبار شكر
م.د. كاظم حسن الاسدي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

المخلص

تأتي اهمية البحث كونه محاولة لتسليط الضوء على احدى جوانب التاريخ الموريتاني في مدة محددة، ف جاء البحث ((الاضلاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982))، وان قيمة المعلومات الواردة في البحث تأتي كون الوثائق المستخدمة فيه لم تنشر. كذلك جاءت من طرف محايد هو (العراق). واختص البحث في اغلب احداث موريتانيا الا ما خص مشكلة الصحراء الغربية، حاولت هذه الدراسة الكشف عن اهم التطورات التي سادت موريتانيا الداخلية، فضلاً عن التركيز على محولة الانقلاب ضد محمد خونا ولد هيداله عام 1981. وحركة التعريب والاصلاحات الاجتماعية واثرها في علاقات موريتانيا الداخلية والخارجية.

Abstract

Dr.prof.Hussein Jebar Shokur andteacher doctor. Kadum Hassan Alasaady

Al though History of Muritana very important,the Historan Studies no Written about it enough.Therefore came research political situation in Muritana from Iraqi Document 1979-1982.to Show the point important.

The research includes th sahra problem anf arabican case and socity reforms and influence in political inter or foreign situation.also the research changing person presedentin Muritana republic.

In the end research fixed many point as coclution.

المقدمة

لم ينل تاريخ موريتانيا اهتماماً كافياً من قبل الدراسات التاريخية، ولا سيما الدراسات الاكاديمية العراقية، فلم تكتب سوى دراستين عن الحركة الوطنية الموريتانية حتى العام 1978، في كلية الآداب/ جامعة بغداد، فضلاً عن الدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية التي مرت على طبيعة اوضاع موريتانيا السياسية مروراً سريعاً. وفي محاولة منا لتسليط الضوء على احدى جوانب التاريخ الموريتاني في مدة محددة، ف جاء بحثنا بعنوان ((الاضلاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982)).

ان قيمة المعلومات الواردة في البحث تأتي في كون الوثائق المستخدمة فيه لم تنشر سابقاً، ولم تستخدم في أي دراسة اكااديمية او غير اكااديمية، فضلاً عن ان معلوماتها كونها من قبل طرف محايد (العراق) في اغلب احداث موريتانيا الا ما خص منها مشكلة الصحراء الغربية، ونشاط حزب البعث الموريتاني، الذي هو فرع من حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي. فحاولنا الكشف عن اهم التطورات التي سادت موريتانيا في مدة اتسمت بتعدد الانقلابات العسكرية، ثلاث انقلابات، وتساعد التنافس على السلطة، كما ان مشكلة الصحراء الغربية كانت المحور الرئيس المؤثر في سياسة موريتانيا الداخلية وما تخص الدول ذات الشأن في قضية الصحراء (المغرب، الجزائر، جبهة البوليساريو)، وركزنا على محولة الانقلاب ضد محمد خونا ولد هيداله عام 1981، وحركة التعريب والاصلاحات الاجتماعية واثرها في علاقات موريتانيا مع السنغال، ومثلت قضية الصحراء العامل الرئيس المؤثر في سياسة موريتانيا الداخلية والخارجية، لاسيما مع المغرب والجزائر، فحاولنا في البحث الاجابة على عدد من الاسئلة اهمها، ما اثر قضية الصحراء في اوضاع موريتانيا؟ وهل اقتصر تأثيرها في الاوضاع السياسية الداخلية او الخارجية او الاثنين؟ وهل كانت السياسة الموريتانية ثابتة او انها تتغير مع تغير رؤساء الدولة نتيجة للانقلابات؟ ومدى تأثير النزعات الشخصية في السياسة الموريتانية؟ وهل كانت هناك حركة وطنية متمثلة بالأحزاب السياسية متحدة ضد سياسة الدولة؟ وهل نجحت موريتانيا في سياسة التعريب والشريعة الاسلامية؟ ام انها واجهت مشكلات داخلية وخارجية من جراء تلك السياسة؟

-الاضلاع السياسية الداخلية الموريتانية في عهد مصطفى ولد السالك.

عانت موريتانيا⁽¹⁾ من اثار الاستعمار الفرنسي بعد استقلالها عام 1960، فوجود الاكثرية المطلقة المسلمة على رأس السلطة في موريتانيا برئاسة المختار ولد داه الذي استمر في منصبه الى اعلان الانقلاب العسكري في العاشر من تموز 1978، وتولي مصطفى ولد السالك رئاسة الجمهورية الموريتانية، الذي لم يستمر سوى عاماً واحداً، إذ ابعد عن منصبه بانقلاب عسكري في حزيران 1979، وتولي محمد محود ولد احمد رئاسة الجمهورية غير انه اطيح به على يد محمد خونا ولد هيداله عام 1980،

واستمر حكمه الى عام 1984، فأدت كل تلك التطورات الى مرور البلاد بسلسلة من التطورات السياسية غيرت معالم مجتمعها سياسياً واجتماعياً، فالنظرة السائدة انذاك هيمنة المسلمون على السلطة، واضطهاد الزوج من الموريتانيين وغير الموريتانيين الذين حصلوا على الجنسية الموريتانية عبر سنوات الاحتلال الفرنسي لموريتانيا، فضلاً عن الاختلاف الديني بين المسلمين وغير المسلمين تسبب في اتساع الهوة، واثارة الاضطرابات ضد السلطات الموريتانية⁽²⁾، فأوجدت تلك الحالة استياءً ضد قوانين الدولة التي عدت قوانين اضطهادية ضد الزوج من وجهة نظر المسلمين، ومن جهة ثانية، حسب وجهة نظر المسلمين نفذت تلك السياسة من اجل حماية العروبة في موريتانيا ضد الثقافة الفرنسية التي تبناها الزوج، والتي طبقت على يد الفرنسيين قبل الاستقلال وتبناها الزوج بعد الاستقلال.

بعد مدة حكم طويلة قاربت ثمانية عشر عاماً⁽³⁾ انتهى حكم المختار ولد دادة بانقلاب عسكري ابيض قاده مجموعة من العسكريين بقيادة العقيد مصطفى ولد السالك في العاشر من تموز 1978⁽⁴⁾، وحدد هدف الانقلاب تحييد موريتانيا وانسحابها من الصراع في الصحراء الغربية من دون الرجوع الى المغرب او اخذ رأيها باعتبارها الطرف الاساس المساند لموريتانيا في النزاع، وذلك فسر لنا ان احد اسباب الانقلاب هو تخليص موريتانيا من اثار المشاركة في حرب الصحراء لأنها أثقلت كاهل موريتانيا الاقتصادي، ليضع البادرة الاولى لسلسلة من الانقلابات في موريتانيا، فتأزم الوضع السياسي نتيجة انتشار العداء والخلاف بين السياسيين على اختلاف توجهاتهم السياسية، والعسكرية والفكرية، والجهات الخارجية المؤيدة لها، لاسيما فيما يخص قضية الصحراء المركزية لموريتانيا⁽⁵⁾، لكون اعضاء "اللجنة العسكرية"⁽⁶⁾ حديثي العهد في المجال السياسي⁽⁷⁾، فخبرتهم السابقة اقتصرت على الجانب العسكري ولايملكون رؤى واضحة للخط السياسي للدولة التي اصبحوا مسؤولين عن ادارتها، لذا تذبذبت مواقف وسياسة الشخصيات المسؤولة في تسيير امور موريتانيا فيما يخص الامور الداخلية او قضية الصحراء⁽⁸⁾، إذ لها تأثيراً واضحاً في سياسات رؤساء موريتانيا والقرارات التي اتخذت بشأن شكل الحكومة الموريتانية التي يجب ان تدير البلاد، فعلى الرغم من اختلاف الاراء والمواقف بين المسؤولين الموريتانيين وبعض القوى الخارجية ذات الاهتمام المباشر، وتدخلها في ايجاد حكومة تقدم فروض الطاعة والولاء اليها، لكن جميع تلك الاراء تتفق بان فرنسا والمغرب في مقدمة القوى العاملة على فرض هيمنتها وتحريك القوى السياسية الموريتانية الحاكمة على وفق ما يتلائم ومصالحها، لدرجة ان السفارة العراقية في نواكشوط اشارت الى انها بدناً ((اخذ زمام الموقف والتحرك في اتجاه عمل خاص استهدف استلام الحكم والانفراد به وتصفية العناصر الوطنية، وضرب آمال الجماهير هنا وهناك))، لذلك قسمت السفارة العراقية القوى الموريتانية التي اعتمدت عليها القوى الخارجية في ضرب بعضها البعض الاخر لتحقيق مصالحها ومخططاتها واهدافها على الاتي.

1. القوى الرجعية والعسكرية والمحافظون واليمينيون وارباب الاعمال، الذين وجدوا في النظام الموريتاني برئاسة مصطفى ولد السالك يثير المشكلات ولايؤدي الى الاستقرار، وانتشرت بينهم قناعة مفادها ((ضرورة التغيير والاستقرار)).
2. الاحزاب السرية (الماويين-قسم الرفض) المعروفة بالمجموعة المدنية.

ويبدو ان صراعاً خفياً ظهر في الافق من اجل تصفية العناصر الوطنية بايادي اليمين المحافظ، وعلى الرغم من وعي العناصر الوطنية وادراكها بوجود حملة تامة ضدهم، وانهم معرضون لاستقبال ضربة في اية لحظة، ورغم اتخاذ التدابير اللازمة، وعلى مستوى عال، لصد مثل تلك المحاولات التامة، لكنهم لم يتمكنوا من تحديد الجهة والوقت اللذان ستطلق فيه الحملة ضدهم، غير انه حسب ما اخبروا به احد المسؤولين العراقيين في السفارة العراقية في نواكشوط، مراراً بانهم ((يحسبون لها حساباً خاصاً))⁽⁹⁾، وهذا يعني ان العناصر الوطنية الموريتانية انقسمت على فريقين، الفريق الاول، الذي وصفته السفارة العراقية بأنه مثل الرجعية والمحافظين من العسكريين وغيرهم، كما ذكر اعلاه، والفريق الثاني، الذي وصفته السفارة بالوطنيين الذين عملوا في السر خوفاً من سياسة البطش والتنكيل التي اتبعتها الحكومة الموريتانية ضدهم، فأجبروا على ممارسة العمل السياسي السري تجنباً للوقوع بايدي سلطات الحكومة، لكن ما يلفت النظر، انه على الرغم من اختلاف ممثلي الفريقين، من حيث التوجه والانتماء والتبعية، الا انهم ارادوا او كانت مواقفهم واحدة باتجاه التخلص من الحكم القائم برئاسة الرئيس مصطفى ولد السالك⁽¹⁰⁾.

نشطت القوى الخارجية مع مطلع العام 1979، المتمثلة في فرنسا والمغرب، لتحويل موريتانيا عن خطها العروبي وتفتيت وحدة اراضيها، لاسيما بعد طلب الحكومة الموريتانية من المغرب سحب قواته العسكرية المتواجدة بكثرة⁽¹¹⁾ في موريتانيا بتاريخ الثلاثين من اذار 1979⁽¹²⁾، لكن سرعان ما ظهرت اخبار مخالفة اكدت على ان المغرب لن تنسحب من موريتانيا، كان ابرزها على لسان العقيد فياه بن المعيوف قائلاً: ((ليس هنالك طلب محدد، وان المغاربة لن ينسحبوا))، واکد الكلام نفسه الشيخ ولد بيده قائد الدرك الموريتاني بقوله: ((نحن لانريد للمغاربة ان ينسحبوا لأن موقف الجزائر غير واضح، ولذلك فلا يمكن ان نطلب سحبها الان ثم نطلبها من جديد))، واکد السفير المغربي في نواكشوط كلامهما بقوله: ((لم يقدم طلباً لسحب القوات))، وانكر السفير المغربي ما ذكر على لسان الرئيس الموريتاني بشأن سحب القوات المغربية، ورد عليه بأنه ((كلام جرائد فقط))، في محاولة للتملص من الضغط الوطني المتصاعد الذي اثير بشأن سحب القوات المغربية، وانها مسألة منتهية وبحكم الميتة⁽¹³⁾.

بدأت محاولات المغاربة استمالة الموالين لهم من الموريتانيين على اختلاف مناصبهم من وزراء ورجال اعمال، الذين اتخذوا تداول مخططاتهم في التجمعات التي اقاموها في البيوت ليلاً تحت ذرائع ومناسبات عامة غير ملفتة للنظر والشك من السلطات الحاكمة، ومن جهة ثانية، كثفت فرنسا جهودها لدفع موريتانيا على شن حرباً قاسية ضد العروبة والعربية باتخاذها مواقف معادية ضد الجزائر والبوليساريو⁽¹⁴⁾.

طرح المسؤولون العراقيون في نواكشوط تساؤلاً نبه الى مسألة في غاية الاهمية يجب معرفة معطياتها، ماهي خطط المغرب؟ وماذا يريد؟ فاصرار الحسن الثاني ملك المغرب على اتخاذ موقف حازم ضد موريتانيا فيما يخص قضية الصحراء، دفعه الى استدعاء لجنة الدفاع في البرلمان المغربي وبعض الوزراء، واخبرهم عن امتعاضه من الموقف الامريكي الذي عدّه ((خبيثة أمل))⁽¹⁵⁾، لرفظها تزويد بلادهم بالاسلحة والعتاد، وتخلي الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا دعم مشاريعهم في الصحراء، لاسيما

بعد وقوع حادث طنطان، فهل يجازف الملك الحسن الثاني بما أعلنه في خطابه الأخير؟ وقرار البرلمان المغربي، وتأليف لجنة من الأحزاب السياسية للنظر في مسألة الصحراء، إذ أنه كما معروف أن الملوك لا يجازفون بعروشهم من دون وعد بالمساعدة من جهة معينة، أو وفق حساباً خاصاً، فكشف الاجراء المغربي ظهور ضغط المملكة العربية السعودية⁽¹⁶⁾ على موريتانيا بدلاً من المغرب في أحياناً كثيرة، لدفعها على رفض التعاون والتفاهم مع الجزائر وجبهة البوليساريو، والارتقاء باحضان المغرب⁽¹⁷⁾، بل وإعلان الحرب ضد الجزائر،⁽¹⁸⁾، أي تكون ثلاثي فرنسي-مغربي-سعودي ضد الجزائر وجبهة البوليساريو وفي وسطهم موريتانيا. حاول مصطفى ولد السالك رئيس الجمهورية الموريتانية ورئيس "اللجنة العسكرية" امسالك العصا من الوسط، لكن شدة الضغوط التي مورست ضده من جميع الجهات جعلته متذبذباً وضعيفاً أمام تلك الضغوط، فجدده تارةً يلجأ إلى الجزائر⁽¹⁹⁾، وتارة أخرى إلى المغرب، غير أن ميوله الأكثر وضوحاً تتجه نحو تفضيل التعامل مع فرنسا التي حرص سفيرها في نواكشوط على ملازمة الرئيس الموريتاني بالطرق الرسمية أينما وجد. يبدو أن ولد السالك قرر أخيراً الارتقاء باحضان فرنسا والمغرب وترك الجزائر والبوليساريو، إذ قدم اعتذاره إلى فرنسا والمغرب عما بدر منه من تصريحات ومواقف معادية ومخالفة لهم⁽²⁰⁾، ووضح موقفه الموالي إلى فرنسا عندما عرض اجتماع "اللجنة العسكرية" مسألة رجوع موريتانيا إلى حضيرة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية⁽²¹⁾ بعد إخبارهم أن ممثل الرئيس البورندي رئيس المنظمة الأفريقية الناطقة بالفرنسية في ذلك الوقت، حمل إليه رسالة دعت موريتانيا إلى عودتها للانضمام إلى المنظمة، وما يلفت النظر أن "اللجنة العسكرية" لم تكن على علم بموضوع العودة إلى المنظمة، وأن أعضاء اللجنة فوجؤا بقرار مصطفى ولد السالك، فوافقت اللجنة على العودة إلى المنظمة على حين غرة مع اعتراض جدو ولد السالك وزير الداخلية ومولاي بوخريص وزير العدل ومعاوية ولد الطابع وزير الدفاع⁽²²⁾، فأصبح لدى السفارة العراقية في نواكشوط قناعة بحدوث شيئاً ما في موريتانيا بأقرب وقت.

وفي بداية آذار 1979، عقد قسم من أعضاء "اللجنة العسكرية" والوزراء ورجال الأعمال وقطاعات كبيرة وهامة من الزنوج، اجتماعات في المدن التي لها اتصال بمدينة داكار عاصمة السنغال، التي تعد نقطة الارتكاز الرئيسة لقوى اليمين والموالين لفرنسا والمغرب، فظهرت بينهم دعوة إلى الانفصال عن الحكومة الموريتانية في محاولة لتشتيت وحدة الشعب الموريتاني⁽²³⁾. وفي الجانب الآخر، نشطت العناصر الوطنية من الماويين (الشيوعيين) والقوميين والبعثيين في إيجاد حلفاء لهم ضد العناصر اليمينية طمعاً في حصولهم على المساعدات والتأييد في صراعهم، فقام محجوب ولد بيه عضو "اللجنة المدنية" (الماوي سابقاً) ومحمامي هو الشيخ في العاشر من آذار 1979، بمقابلة أحد المسؤولين العراقيين البارزين في السفارة في نواكشوط، وعبروا عن رأيهم بالوضع السائد في موريتانيا بالنقاط التالية.

1. أن الرجعية (قصد بها اليمينيون والمتعاونون مع فرنسا على حساب موريتانيا) تتأمر وتعمل ضد موريتانيا.
2. أن القوى الوطنية على دراية تامة بما دار في الساحة الموريتانية، وأنهم على استعداد تام لمواجهة أعمالهم.
3. أنهم لا يريدون أن يذبحوا كالخراف.

وأكدوا حرصهم على اطلاع القوى العربية التقدمية على ما يدور في موريتانيا، وقصدوا بالدول التقدمية الجمهورية الليبية على الرغم من حداثة دولتها، وقلة تجربتها، والاختلافات والتناقضات في المواقف معها، والجزائر رغم محدوديتها، والعراق الذي عدوه ((السد القوي، والمهم، والأول)) امتداداً لهم في النضال العربي التقدمي. وأكد المسؤول العراقي على أهمية الحفاظ على عروبة موريتانيا، واتفق معهم على حمل التقدميين شعار العروبة، وحاول توضيح الموقف العراقي بأنه لا يمكن العداء للدول العربية الأخرى، على الأقل فيما يخص القضية الموريتانية بقوله: ((أنا لانافس الآخرين، بل نحن ندعوهم لوحدة الصف العربي دائماً))، لكن حقيقة الوضع خلاف ماذكروا من قوة موقفهم واستعداداتهم لمواجهة أي عمل طارئ تتخذه الحكومة الموريتانية والقوى اليمينية ضدهم، فالقوى الوطنية من بعثيين وماويين وقوميين الموجودين في موريتانيا يشكون من الفرقة وعدم الاتحاد، غير أن ذلك لا يمنع القوى الوطنية من بذل الجهود والعمل على انقاذ موريتانيا عادين فرنسا العدو الأول لهم وتأتي المغرب بالمرتبة الثانية⁽²⁴⁾.

ظهر لدى السفارة العراقية في نواكشوط قناعة نتيجة لانحياز الحكومة الموريتانية إلى جانب فرنسا والمغرب أن بعض الشخصيات السياسية التي اشتركت في حكومة مصطفى ولد السالك، ادركت خطأ تأييدها له وعلى رأسهم مولاي بوخريص وزير العدل الذي عبر عن تقصير الشخصيات الموريتانية الوطنية بترك البلاد لتستمر بتلك الظروف السياسية السيئة معبراً عن ذلك بقوله: ((أنهم أخطأوا عندما تركوا الأمور تسير هكذا))⁽²⁵⁾، وأكد بوخريص عن وحدة الصف الوطني، وأنهم على استعداد تام لمواجهة كل شيء، فكانه أراد أن يقول للمسؤول العراقي عند لقائه معه أن شيئاً سيحدث قريباً قد يؤدي إلى تغيير مجرى السياسة الموريتانية، وبكلمات أخرى أن انقلاباً أو تحركاً مضاداً للحكومة الموريتانية سيحدث في أقرب وقت، ويبدو أن بوخريص وجماعته من "اللجنة المدنية" الوطنية التي انظم إليها مؤخراً كانوا جادين في تلك المرة في تغيير الواقع السياسي في موريتانيا لدرجة أن المسؤول العراقي وصفه قائلاً: ((وقد رأيت لأول مرة واضحاً صافياً وعدباً))، فاوصلت السفارة العراقية في نواكشوط ضرورة اتخاذ قرار سريع مع خطة عمل منظمة ليكون العراق في طليعة المساندين للعناصر الوطنية⁽²⁶⁾.

لم يكن مصطفى ولد السالك بمعزل عن التقلبات التي شهدتها الساحة الموريتانية، ومواقف بعض الساسة المعارضين لسياسة حكمه، والذين هم جزء من حكومته بأشغالهم مناصب رفيعة سواء في "اللجنة العسكرية" للانقاذ الوطني" أو في المناصب الوزارية، لذلك بادر مصطفى ولد السالك إلى اتخاذ إجراءات استباقية لأفشال المحاولات الانقلابية التي خطط لها الوطنيون التي عدت ((انقلاباً صامتاً استبق به العقيد السالك مشروعاً انقلابياً كانت تهيئه العناصر الموالية للبوليساريو))⁽²⁷⁾، فكشف في خطابه الذي ألقاه في العشرين من آذار 1979، أن موريتانيا مقبلة على حملة من التغييرات السياسية سواء في أساليب الحكم أم الدستور الذي تسير عليه "اللجنة العسكرية" للانقاذ الوطني"، والتعديل يتضمن الأسس الخاصة بصلاحيات رئيس "اللجنة العسكرية" للانقاذ العسكري"، ذلك بمنحه الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من مواجهة ((الأوضاع الطارئة)) التي تمر بها البلاد، فكان لا بد من تقديم تبريرات مقنعة لاتخاذ مثل تلك الإجراءات الواسعة التي تؤثر في سياسة موريتانيا، لذا وجه الاتهامات إلى عدد من الشخصيات

السياسية الموريتانية بأنها تعمل على إثارة النعرات التقسيمية في موريتانيا خدمتاً لأجندات خارجية بقوله: ((ان التسامح والديمقراطية والحرية الممنوحة للمسؤولين قد اسيء فهمها على بعض المستويات من دون تحديد المناصب والمستويات التي شغلها في الدولة)) ، و اضاف ان "اللجنة العسكرية للأقناذ الوطني" رأت ضرورة اتخاذ مجموعة من الاجراءات الهادفة الى افشال ما وصفه بـ((مخططات الذين يحاولون ان يفجروا وحدة موريتانيا بغية النيل من سيادتها الوطنية خدمتاً لأغراض معادية للوطن)) ، لذلك اعلنت "اللجنة العسكرية للأقناذ الوطني" عن تأليف "مجلس استشاري" راعى فيه تمثيل جميع القيادات، وحدد الثلاثين من اذار 1979، موعداً لعقد جلسته الاولى⁽²⁸⁾.

من خلال تصريح مصطفى ولد السالك والاجراءات التي اتخذتها "اللجنة العسكرية للأقناذ الوطني" التي تولت ادارة البلاد منذ الانقلاب الذي اطاح بالمختار ولد داهه في العاشر من تموز 1978، يتضح ان تغييرات في المناصب الوزارية و"اللجنة العسكرية للأقناذ الوطني" نفسها ستقع في القريب العاجل، لكن الاله ما اثير من تساؤلات بشأن انشاء "المجلس الاستشاري" الذي لم يحدد هوية اعضائه وحجم القوى الوطنية السياسية التي ستتدخل في تمثيله، لذا عد رداً سريعاً على مخططات من وصفهم مصطفى ولد السالك ((بمحبى السلطة والمتعلقين بالعهد السابق، والهادفين الى زعزعة الوضع الداخلي بغية النيل من السيادة الوطنية لأغراض معادية للوطن))⁽²⁹⁾، وبالتأكيد ان العناصر الوطنية المعارضة، التي سبق الإشارة إليها، لن يسمح لها بالمشاركة في ذلك المجلس، لأن تصريحات مصطفى ولد السالك دلت على ان انشاء المجلس في الاصل لضرب اولئك الوطنيين الذين سماهم بمحبي السلطة، وبالفعل عندما اعلن في الثاني والعشرين من اذار 1979، عن اعضاء "المجلس الاستشاري" خلا من الوطنيين المعارضين، لكن لم يعلن عن مهام المجلس وواجباته، التي تقرر البوح بها قبل انعقاد الجلسة الاولى للمجلس في الثلاثين من اذار من العام نفسه، ما اثار من شكوك بشأن المجلس، هل سيضم في ممثليه اعضاء من "اللجنة العسكرية للأقناذ الوطني"؟ او انه سيكون بديلاً عن "اللجنة العسكرية للأقناذ الوطني" في المرحلة المقبلة؟

لم يطل الوقت حتى اعلن مصطفى ولد السالك عن اجراء تغييرات متعددة في الوزارة قائمة على اساس الاختلافات والنزاعات بين الشخصيات الموريتانية المسؤولة عن السياسة الداخلية، وادارة البلاد، والاختلافات على الموقف من قضية الصحراء وجبهة البوليساريو، لاسيما اذا علمنا ان نزاع وامتعض المغرب بصورة كبيرة الذي تتواجد قواته العسكرية بكثافة في الاراضي الموريتانية بسبب ميول السياسة الموريتانية نحو ايجاد حلول مرضية لجميع الاطراف، فضلاً عن ايقاف البوليساريو العمليات المعادية ضد موريتانيا في المدة السابقة⁽³⁰⁾.

اعلن في الثاني والعشرين من اذار 1979، عن تأليف حكومة موريتانية جديدة بعد اجراء مصطفى ولد السالك بعض التعديلات عليها، وجاءت كالآتي.

- مصطفى ولد السالك رئيساً للجمهورية ووزيراً للدفاع الوطني.
- شيخنا ولد محمد الاخصف وزير الدولة للرئاسات.
- العقيد معاوية ولد سيد احمد الطابع وزيراً للرئاسة ويشرف على "اللجنة العسكرية للأقناذ الوطني".
- احمد ولد عبدالله وزيراً للخارجية.
- مولاي ولد بوخريص وزيراً للعدل وحامل الاختام.
- تيام الحاج وزيراً للداخلية.
- مختار ولد زامل وزيراً للخطة والتعاون.
- مولاي محمد وزيراً للمالية.
- احمد ولد زين وزيراً للتجارة والتصنيع والثروات المعدنية.
- الكولونيل احمد ولد بوسيف وزيراً للثروة السمكية والاقتصاد البحري.
- الكولونيل احمد سالم ولد سيدي وزيراً للعتاد والنقل.
- لي مامادو وزيراً للبيئة والاسكان والسياحة والحرف.
- الكولونيل محمد محمود ولد لولي وزيراً للقوى العاملة والتعليم العالي والفني والمهني.
- سيك ماميم جال وزيراً للتعليم الاساسي والثانوي.
- عبد القادر ولد ديدي وزيراً للثقافة والاعلام والمواصلات.
- محمد محمود ولد محمد وزيراً للشباب والرياضة.
- جاوود ينة وزيراً للشؤون الاسلامية والتعليم الاول.
- دكتور باعمر وزيراً للتنمية الريفية.
- دكتور دياجانا يوسف وزيراً للصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

يمكن ان نلاحظ من خلال تشكيلة الوزارة الجديدة ان مصطفى ولد السالك اراد التخلص من بعض الشخصيات البارزة في الحكومة ذات الميول "التقدمية" و"المؤيدين" لجبهة البوليساريو، فقد استبعد الرائد جدو ولد السالك وزير الداخلية وعضو "اللجنة العسكرية للأقناذ الوطني" الذي حسب على التيار "القومي العربي"، وارتباطه القومي مع الناصريين الموريتانيين الموالين الى ليبيا، الذي كثيراً ما ردد في لقاءاته الخاصة ضرورة الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والحد من الارتباط بالمغرب، وتأليف اتحاد بين الصحراء وموريتانيا، والسيد محمد يحظيه ولد بريد الليل وزير التعليم العالي والفني والمهني من البعثيين الموريتانيين، فضلاً عن انهما من انصار فك الارتباط مع المغرب، والتقارب مع الجزائر وليبيا، فان آراءه مشابهة لما دعا اليه جدو ولد السالك من آراء لدرجة انه اجرى اتصالات متعددة مع مبعوثي البوليساريو في باريس⁽³¹⁾. اما السيد احمد ولد بينجارا وزير المالية عرف بميوله الى التفاهم مع جبهة البوليساريو والجزائر، لكن الامر يختلف مع عزل العقيد فياه ولد المعيوف قائد

الدرك الوطني الموريتاني السابق ووزير النقل والمواصلات والسياحة والحرف، فعلى الرغم من كونه من انصار المغرب في قضية الصحراء لكنه عزل، وقد يرجع السبب لكونه من انصار النظام السابق (نظام مختار ولد داداه) ومن الطامعين بالسلطة على وفق ما وصفه مصطفى ولد السالك في خطابه في العشرين من اذار 1979⁽³²⁾.

ان عملية التصفية التي قام بها مصطفى ولد السالك لم تكن بالمستوى الذي انهى المعارضة الداخلية، إذ بقيت اعداد من اعضاء "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" امثال ولد الطابع وعدد من الوزراء الذين اختلفوا مع مصطفى ولد السالك في مسألة الصحراء مثل مولاي بوخريص، غير ان العامل الابرز في تلك التغييرات دخول وزيرين مدنيين في الوزارة الجديدة هما مولاي محمد لوزارة المالية ومحمود ولد محمد محمود وزير الشباب والرياضة، كما ادخل لأول مرة وزيراً زنجياً في الحكومة الموريتانية متمثلاً بالراند تيام الحاج وزيراً للداخلية، فضلاً عن اقرار منح السلطات المطلقة الى مصطفى ولد السالك بعد ادخال بعض التغييرات الدستورية التي تسمح بذلك، وعلان تأليف "المجلس الاستشاري" الذي نوهنا له، فأصبحت الحكومة الجديدة اقرب الى المغرب والسعودية وفرنسا منها الى الجزائر وليبيا بحكم ابعاد العناصر الموريتانية من مناصبها الحكومية الموالية للدولتين الاخيرتين كما مر بنا سابقاً، وهذا يفسر فشل بعثة الوفد الموريتاني برئاسة احمد سالم ولد سيدي التي سافرت الى الجزائر في الحادي عشر من حزيران 1979، لبحث قضية الصحراء مع الحكومة الجزائرية، إذ اتخذ الجانب الجزائري موقفاً متصلباً رافضاً اي مبادرات تفاوضية الا بعد انسحاب موريتانيا من الصحراء وتفاوضها المباشر مع البوليساريو، ووجدت السفارة العراقية في نواكشوط ان ما وصلت اليه الاوضاع السياسية الداخلية في عهد مصطفى ولد السالك وتأزم الاوضاع في الجزائر وليبيا بشأن قضية الصحراء، سيؤدي الى التدخل الليبي بقوة لاسيما بعد زيارة معمر القذافي الى الجزائر وتباحثه مع الشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري لتتسبب اعمالهم في الصحراء الغربية⁽³³⁾.

- الاوضاع السياسية في موريتانيا لعام 1980.

مع تولي محمد خونا ولد هيدالة رئاسة الدولة ورئاسة "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" في الرابع من كانون الثاني 1980، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ موريتانيا السياسي لم تشهدها سابقاً، إذ احتدم الصراع بين هيدالة ومعارضيه سواء من التوجهات السياسية المختلفة ام اعضاء "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"، ومن ذلك المنطلق، صب هيدالة جهده نحو التخلص من المعارضين بشتى الوسائل، ومن جانب اخر، عمل هيدالة على احتكار جميع السلطات بيده، فبدأ بعملية تصفية العناصر التي شكلت خطراً على سلطاته، ولاسيما من اعضاء "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"⁽³⁴⁾. لكن هذا لايعني انه انفرد بالسلطة، بل ان هناك بعض الشخصيات والتوجهات التي نالت مكانة مقربة ومؤثرة من هيدالة، وهي كالاتي:

- 1- اللجنة العسكرية، شملت "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" على اربعة وعشرين عضواً من الضباط العسكريين برئاسة المقدم محمد خونا ولد هيدالة رئيس الدولة، الذي جمع بين جميع السلطات، لكن ذلك لايعني انفراده بالقرارات من دون الرجوع او التأثير في قراراته مطلقاً من قبل بعض الجهات والشخصيات المتنفذة.
- 2- الرائد مولاي بوخريص، الرجل الثاني بعد الرئيس هيدالة، من اصل عربي، من مناطق الشمال، واكثر الشخصيات تحمساً في مساندة البوليساريو، وتولى مناصب مهمة متعددة، ففضلاً عن كونه عضواً في "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" و نائباً لرئيس اركان الجيش، ويعد اقرب الشخصيات الى الرئيس هيدالة لدرجة شاع ان الرئيس هيدالة لا يخطو خطوة من دون علمه.
- 3- المقدم يال عبدالله، من اصل زنجي، تولى رئاسة اركان الجيش الى جانب كونه عضواً في "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"، امتاز بقوة شخصيته بذل جهوداً واضحة لتعزيز مكانة ومركز الزوج في الجيش والسلطة، فأصبح قوة مؤثرة بالتعاون مع وزير الاعلام النقيب ديوب مصطفى، ومدير الامن العام وبعض الوزراء الزوج، لدرجة اصبح هيدالة يخشى من تصرفاته.
- 4- العقيد معاوية ولد الطابع، عضو "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ورئيس الوزراء ووزير الدفاع، اتخذ لنفسه خطأ مهادناً، فبدى شخصية ليس لها رأي مؤثر، وامتاز بالبساطة والزهدي، لكن مواقفه والمناصب التي تقلدها توجي الى غير ذلك⁽³⁵⁾.
- 5- النقيب مولاي هاشم، عضو "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ومفوض الامن الغذائي، ومرافقاً للرئيس مصطفى ولد السالك، ادى دوراً بارزاً في الانقلاب الذي اطاح بالسالك، وامتاز بعلاقاته واتصالاته القوية مع عدد كبير من اعضاء "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"، وعرض عليه منصب وزاري، لكنه رفضه لأن منصبه يدر عليه اموالاً طائلة عن طريق اختلاس اموال المساعدات التي قدمتها الدول الى موريتانيا.
- 6- المقدم احمد ولد عبدالله، وزير التجهيز والنقل، ملتزماً بوظيفته، عرف بميوله الى فرنسا والسعودية.
- 7- العقيد محمد محمود ولد الحسن، الامين العام "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" والمفتش العام للجيش، عبر عن الجندي الملتزم بتنفيذ الاوامر الصادرة اليه، وهو اكبر ضابط في القوات المسلحة مما فرض احترامه على الجميع.
- 8- رجال الدين، لهم دوراً واضحاً في اتخاذ القرارات السياسية، مارسوا تأثيرهم بشكل مباشر وغير مباشر، وتتحوف السلطة كثيراً منهم.
- 9- التجار، مثلوا عماد الاقتصاد الموريتاني في الدولة التي اعتمدت على ما يردها من الخارج، لذلك تحكروا في اثاره الازمات التي يمكن ان تخرج الحكومة في اي وقت تريد، فضلاً عن صلاتها وارتباطاتها القوية مع رجال السلطة سواء بصلات القرابة معهم ام اشغال بعضهم مناصب استشارية للرئيس هيدالة⁽³⁶⁾.
- 10- الشيوخ والقذافيون اصبح لهم شأناً مؤثراً في سياسة دولة موريتانيا لوصول عدد من انصارهم الى مناصب مهمة في السلطة، مثل الوزراء والمناصب الحساسة الاخرى، الذين اسهموا في علاقات موريتانيا الخارجية.

11- البوليساريو، تولى بعض شخصياتها والمؤيدين لها مناصب قريبة من الرئيس هيدالة، مثل المقاول فتن الركبي الذي ينتمي الى عشيرة هيدالة، والرجل المؤثر في قرارات الرئيس السياسية.

12- الزوج، الذين اصبح لهم اثر واضحاً في اتخاذ القرارات في الدولة، واهتموا في القرارات التي تخدم الزوج، وبالوقت نفسه لا يعارضون اي قرار لا يضر بهم، لذلك اسهموا في الحركات السياسية التي تخلو من طابع القومية العربية⁽³⁷⁾.

ابتدأت عملية التنصيف بابعاد بعض الشخصيات في "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" عن مناصبهم الحساسة، وتوليبتها الى شخصيات موالية اليه، ليضمن تمرير قراراته من دون معارضة، لكن لم يكن سهلاً تنفيذ تلك الاجراءات لقوة الشخصيات المعارضة، فقد استدعى هيدالة محمد يحيى بريد الليل وكيل وزارة الخارجية الموريتاني، واخبره بنية تعيينه والياً (محافظة) على منطقة الروصو، الواقعة على الحدود الموريتانية- السنغالية بداية عام 1981، فطلب محمد يحيى بريد الليل من هيدالة امهاله الوقت الكافي للتفكير بعرضه، وقد يكون للتباحث مع مؤيديه من البعثيين الموريتانيين، غير ان هيدالة اعلن قرار تعيينه من الاذاعة الموريتانية من دون علمه، معللاً قراره لأهمية مدينة الروصو بالنسبة الى موريتانيا لوقوعها على الحدود مع السنغال التي تعد بؤرة المعارضة ضد موريتانيا⁽³⁸⁾، فضلاً عن كونها مسقط رأس الرئيس السابق المختار ولد داداه، والمقدم احمد سالم ولد سيدي عضو "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" المبعد من قبل هيدالة، الذي ثار عليه والتحق بجبهة المعارضة المتواجدة في السنغال بعد ان نكث بوعده له بتسليمه احد المناصب الوزارية في التعديل الوزاري المزمع اجراءه، لذا تحتاج الى شخص يتمتع بالقوة والفتنة الكافية في حماية موريتانيا من التدخلات الخارجية والداخلية، لكن ما يثير التساؤل ان محمد يحيى بريد الليل من البعثيين، احدى الجهات السياسية الموجودة في الساحة الموريتانية المنتمبة الى الخط القومي العربي، فمن غير المنطقي ان يكون تعيينه لتلك الاسباب فقط، فيبدو انه اراد ان يضرب عصفورين بحجر واحد، من جهة تنصيب، وان كان مؤقتاً، شخصية وطنية تعمل على حماية التراب الموريتاني، ومن جهة ثانية، التخلص من محمد يحيى بريد الليل الشخصية القوية بابعاده عن العاصمة، والحد من نشاطه السياسي وعلاقاته مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية الموريتانية المعارضة للنظام والموجودة داخل النظام⁽³⁹⁾، لاسيما اذا علمنا ان الشخصيات السياسية التي ابعدت عن مناصبها منذ انقلاب تموز 1978، لا تزال تتحرك خلف الكواليس، وتقيم اتصالات واسعة فيما بينها، لمحاولة هيدالة ابعاد احمد ولد عبدالله عضو "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ورئيس الاركان السابق عن عضوية "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ومناصبه العسكرية⁽⁴⁰⁾، كما شن حملة واسعة من الاعتقالات ضد عناصر "جبهة من اجل موريتانيا حرة ديمقراطية"⁽⁴¹⁾، التي الفت في بداية العام 1980، في فرنسا، ونقلت نشاطها الى داخل موريتانيا بتوزيع "اشربة الكاسيت" بين المواطنين، وكانت على نوعين، النوع الاول الاشرطة التي سجل عليها النصائح الموجهة الى بعض اعضاء الحكومة والشخصيات السياسية الموريتانية، وحثها على عدم التعاون مع حكم هيدالة، وموضحين في التسجيل السلبيات التي اتصف بها نظام هيدالة، والنوع الثاني من الكاسيت تضمن الهجوم على هيدالة وحكومته مما ادى الى بروز تكتلات قبلية وعشائرية منددة بالحكومة واعمالها، فلجأ هيدالة للحد من نشاط المنظمة السياسية المعارضة بأصدار اوامره باعتقال عدد من اعضائها والمؤيدين لها، وحجز اموالهم وفرض الرقابة عليهم⁽⁴²⁾.

يبدو ان حركة المعارضة الموريتانية منقسمة على نفسها، فعلى الرغم من وجود هدف مشترك لها، تمثل باسقاط نظام هيدالة، غير انها لا تشترك ببرنامج موحد يجمع بينها، ويرجع ذلك الى الاختلافات العقائدية والفكرية للحركات المعارضة، وبرزت الخلافات بين الجهات البعثية، والقذافية، فبعد اعلان "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" في حزيران 1980، دعوة الجماهير الموريتانية الى "العمل التطوعي" (العمل الشعبي)، فشككت على اثرها لجان متعددة في العاصمة والمحافظات (الولايات) واصبحت العاصمة مقر اللجنة الرئيسية التي شملت على تسعة عشر عضواً، ثلاثة من البعثيين وثلاثة من الكادحين (الشيوعيين) والناصرين، وبقية الاعضاء من المستقلين، فبرز نشاط الاعضاء البعثيين بزياراتهم المتكررة الى المدن الموريتانية المختلفة للتعبئة للعمل التطوعي، ولاسيما بعد التأييد والدعم اللذان حضوا به من الرئيس هيدالة، فأثار ظغينة وحقد القذافيين والكادحين، فكثفوا نشاطهم بافشال جهود البعثيين، وبرز موقفهم في المؤتمر الذي عقده في الثالث عشر والرابع عشر من ايلول 1980، فقررروا فيه تصعيد العداء ضد البعثيين، وبعد ايام قليلة شنوا هجوماً على احدى مدارس محو الامية في نواكشوط، التي اشرف عليها البعثيون، وتكررت عمليات الاعتداء في السابع عشر من ايلول 1980، بقيام مجموعة من القذافيين بمحاصرة المدرسة الرابعة لمحو الامية في نواكشوط فأدى الى وقوع اصطدامات بينهم وبين البعثيين نتج عنها اصابة ثلاثة من عناصر القذافيين بعد تفريقهم بواسطة الشرطة⁽⁴³⁾.

يبدو ان الصراعات والنزاعات القائمة بين الجهات السياسية الموريتانية واقعاً تحت تأثير تبعيتها للاطراف الخارجية نتيجة للخلاف والعداء القائم بين العراق وليبيا، فشهدت الساحة الموريتانية تنازلاً بين البعثيين والقذافيين، وانطبق الحال نفسه على الخلاف بين البعثيين والشيوعيين لعداء حزب البعث العراقي للحزب الشيوعي العراقي، وما يؤكد ما ذهبنا اليه، ان اصدر القذافيون في السادس من تشرين الاول 1980، بياناً ادانوا فيه العراق لدخوله في الحرب ضد ايران، وبالمقابل قام البعثيون ببذل الجهود للتعبئة الجماهيرية في صالح العراق في حربه ضد ايران، وتوزعت جهودهم على الاصعدة الموريتانية كافة⁽⁴⁴⁾، كما جرى البعثيون اتصالاتهم مع المسؤولين الموريتانيين لتوضيح الموقف الحقيقي للقذافيين، وهدفهم من افشال العمل الطوعي⁽⁴⁵⁾، وبرهن تحسن العلاقات بين البلدين (العراق وموريتانيا) في تلك المدة على ما ذكرناه، وحاول الرئيس هيدالة امام الليبيين تبرير مواقفه الايجابية المؤيدة للبعثيين الموريتانيين على حساب القذافيين لما لهم وزناً في القرار الموريتاني لتقلل ليبيا الاقتصادي وحاجة موريتانيا للمساعدات لتدهور وضعها الاقتصادي.

افترت سياسة الحكومة الموريتانية ومواقف الاحزاب المعارضة وعلاقتها مع بعضها من جهة ومع الحكومة من جهة اخرى، ان نشر الحدوديون الناصريون في السادس من تشرين الاول 1980، بياناً انتقدوا فيه الجهات والاحزاب السياسية سواء الداخلة معهم في جبهة الثورة العربية القومية ام خارجه، فوصفتهم ((الانتهازيين والعملاء العنصريين والمتسلفين الذين يريدون

المتاجرة بكرامته وسيادته))، وأشار البيان الى ان نظام هيدالة فشل في تحقيق الخطوة الاستقلالية بالتخلص من الاعتماد على فرنسا والمغرب ومشايخ ورؤساء القبائل التي اعتمد عليها نظام مصطفى ولد السالك، وذلك بواسطة اعمال "اللجنة العسكرية للأفناد الوطني" بالتخلص من العناصر الموالية لها، واصفة اياهم ((بالحزب الفاشستي)) الذي اعتمد على ايصال انصاره بالرشاوى والهدايا⁽⁴⁶⁾. ويبدو ان هيدالة تمكن من استغلال الجهات السياسية بمنحها بعض الدعم والمناصب مقابل تأييدها لنظامه لاضهاره نظاماً ذو جماهيرية واسعة عن طريق اخراج المظاهرات المؤيدة لقرارات الحكومة، لكن فشل الحكومة الموريتانية بالتخلص من الطابع القبلي، إذ ساعد التمثيل القبلي في المجالس الاقليمية التي الفت في العام 1980، في محاولة لتوازن سياسة الحكومة بالانفتاح على القوى التقدمية، فكان لابد من وجود قوى قبلية تحتاجها في مؤسسات الدولة⁽⁴⁷⁾. وبذلك مثلت احداث العام 1980، الصراع الحقيقي على السلطة في موريتانيا، وبالوقت نفسه مثل بداية الصراع على السلطة في مرحلته النهائية، فكان لابد من وقوع حدث يؤدي الى سيطرة النظام السائد في الدولة او المعارضة.

-انقلاب السادس عشر من اذار 1981، واثره في سياسة موريتانيا الداخلية والخارجية.

بعد عام من حكم هيدالة، وبالتحديد مع بداية العام 1981، تبلورت لدى هيدالة ومؤيديه مفاهيم السلطة وكيفية التعامل معها والمحافظة عليها بصورة جلية في الساحة الداخلية والخارجية، فأصبحت تصرفات هيدالة حذرة في التعامل مع خصومه، والامساك بزمام الامور بواسطة اتباع التكتيك والمهادنة مع الخصوم الى حيث سنوح الفرصة المناسبة للتخلص من خصومه⁽⁴⁸⁾، فقد اشتد ساعد المعارضة لاسيما مجموعة من الضباط وبعض العناصر العسكرية الذين وصل عددهم اربعة عشر عضواً في السادس عشر من اذار 1981، بدؤوا الاعداد لعملية انقلابية ضد هيدالة وارجاع موريتانيا الى الحضيرة العربية، وعرف عنهم من مؤيدي نظام المغرب، لكن تدخل عناصر الثورة العربية ادى الى افسال الانقلاب وسيطرة هيدالة على الامور⁽⁴⁹⁾، بعد وقوع اشتباكات بين الطرفين نتج عنها وقوع بعض الضحايا من كلا الطرفين⁽⁵⁰⁾، وتركت عملية الانقلاب اثراً واضحاً في السياسة الداخلية والخارجية لنظام هيدالة، فأول مرة في تاريخ موريتانيا منذ الاستقلال، استغل هيدالة، بينجاره رئيس الوزراء الموريتاني الذي ترأس حكومة مدنية، من اصدار حكم الاعدام بحق منفذي الانقلاب مما اثار سخط قبائلهم عليه، لأن الانقلابات السابقة التي شهدتها الساحة السياسية الموريتانية تمت من دون اراقة الدماء ووقوع الضحايا، على خلاف العملية الانقلابية في السادس عشر من اذار 1981، التي تسببت في اراقة الدماء، وجعلت هيدالة اكثر تمسكاً بالسلطة، ولضمان استمرار بقاءه اعتمد على اقاربه وابعاء قبيلته الصحراويين من البوليساريو واستخدامهم لحمايته الشخصية وحراسة منزله والقصر الجمهوري، واستعان بالخبراء العسكريين الجزائريين ليشرفوا على تأليف جهازي استخباراتي وامني متخصصان، ارتباطهما به شخصياً⁽⁵¹⁾، فقد اصبح فتن الركابي ممثل البوليساريو وينتمي الى قبيلة هيدالة، الذي تولى منصب مرافق هيدالة في كل لقاءاته السياسية اخرها مرافقته للوفد الموريتاني برئاسة هيدالة الى كوريا الشمالية⁽⁵²⁾، وعين هيدالة بعض افراد قبيلته مستشارين له⁽⁵³⁾، كما انه اعتمد على الشخصيات التي ابدت تأييدها التام لسياسته مثل المقدم احمد ولد عبدالله الذي سبق وان ابعد عن عضوية "اللجنة العسكرية" عام 1979، بعد الانقلاب على مصطفى ولد السالك، لكن هيدالة بعد مدة اعاده الى عضوية "اللجنة العسكرية" وتعيينه وزيراً للتجهيز والنقل، لكونه من اتباع فرنسا وليبيا اللتان اصبحتا لهما تأثيراً واضحاً على هيدالة⁽⁵⁴⁾، وادرك هيدالة من وراء ذلك الانقلاب ما يأتي.

1. عدم ثقته بعناصر السلطة لأنهم تخلوا عنه في الوقت الحرج.
2. اصبح مدركاً لقوة حركة الثورة العربية وثقلها في الاوساط الشعبية والسلطة، واقتنع بضرورة توجيه ضربة اليها قبل اشتداد ساعدها، على الرغم من جهد حركة الثورة العربية في كشف الانقلاب وافشاله، غير ان خط هيدالة استراتيجي اختلف عن خط حركة الثورة العربية واهدافها بسبب موقفها المعادي للبوليساريو والمؤيد للمغرب.
3. دخلت موريتانيا عهداً جديداً على يديه بعد اراقة الدماء اثناء عملية الانقلاب، وصادر حكم الاعدام لأول مرة في تاريخ موريتانيا، مما جعله متدفقاً بقوة تجاه الحفاظ على منصبه وسلطاته.

ونتيجة لارتباط منفذي الانقلاب بدولة المغرب، اعلن هيدالة قطع العلاقات مع دولة المغرب، وبالوقت نفسه، سارت موريتانيا بسرعة نحو تقوية علاقاتها مع اعداء المغرب (دولتي الجزائر وليبيا) على الرغم من المساعي والوساطات العربية الهادفة الى اعادة العلاقات بين المغرب وموريتانيا وتحسينها، إذ زار طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقية ونائب رئيس الوزراء، موريتانيا في الخامس والعشرين من اذار 1981، في محاولة لارجاع العلاقات الموريتانية المغربية لكنها لم تفلح⁽⁵⁵⁾، وزيارة الشيخ سعد العبد الله الصباح في الثامن عشر من العام نفسه، الى موريتانيا لتخفيف حدة التوتر بين البلدين، لكن كل تلك الجهود باءت بالفشل لان هيدالة وجد في قطع العلاقات مع المغرب ما يؤيد ويتفق وسياسة الدول التي تساند موريتانيا وتختلف مع المغرب (يقصد بها الجزائر وليبيا)⁽⁵⁶⁾.

وجاءت زيارة معمر القذافي الى نواكشوط في التاسع عشر من نيسان 1981، من اجل تقوية العلاقات بين البلدين، وتكثيف العمل ضد المغرب، لاسيما بعد التطور المفاجئ الذي طرأ على العلاقات بين البلدين مع مطلع العام 1981، بفتح المركز الثقافي، الذي سبق اغلاقه وطرد السفير الليبي، وزيارة علي عبد السلام التركي وزير خارجية ليبيا الى موريتانيا المفاجئة، فتطورت العلاقات بينهما لتصل الى اعلى درجاتها بعد عملية انقلاب السادس عشر من اذار 1981، وزيارة بينجاره الى ليبيا⁽⁵⁷⁾، فتسببت زيارة القذافي انشقاقاً في صفوف اعضاء "اللجنة العسكرية" وبروز كتلة معارضة من الضباط في "اللجنة العسكرية" للانفاذ الوطني "بقية النقيب دحان ولد محمد محمود معترضة على زيارة القذافي ومنتقدة هيدالة وبوخريص وبينجاره، لأنهم كانوا على علم بتلك الزيارة ولم يخبروا بقية اعضاء "اللجنة العسكرية" الذين تفاجؤوا بها، كما انهم رفضوا المشاريع الوحودية التي طرحها القذافي عليهم⁽⁵⁸⁾، واصر المعارضون على اقالة حكومة بينجاره المدنية واعادة السلطة الى العناصر العسكرية، واتفق الزوج مع بقية اطراف المعارضة وعدوا معارضة النقيب دحان ورفاقه انما هي ضد تجزئة موريتانيا لصالح البوليساريو، وسعيهم الى الحياد المطلق بشأن نزاع الصحراء، ولضمان صداقة موريتانيا مع كل جيرانها، وحرصهم على المحافظة على الوحدة الوطنية للبلاد،

ووجهوا نداءً إلى العناصر الوطنية الموريتانية بتعبئة الجماهير لاسقاط حكم هيدالة الذي وصفوه بأنه ((حكم الاقلية الذي يقوده الثلاثي هيدالة وبوخريص وبينجارية واستبداله بنظام ديمقراطي حقيقي))⁽⁵⁹⁾ فتبلورت لدى هيدالة ومؤيديه مفاهيم السياسة وكيفية التعامل معها بالسيطرة على زمام الامور واستخدام التكتيك والمهادنة احياناً مع الخصوم الى حين مجيء الوقت والفرصة المناسبين، لتوجيه الضربة اليهم، لذلك رضخ هيدالة الى مطالب المعارضة في "اللجنة العسكرية" بقيادة النقيب دحان، واقالة حكومة بينجارية، والفت حكومة من العناصر العسكرية برئاسة معاوية ولد الطابع، وقلدهم مناصب وزارية هامة، وامر بتخفيف اجهزة الاعلام لبيت الدعاية المؤيدة لقضية الصحراء⁽⁶⁰⁾.

بعمله هذا، اوحى لخصومه ومعارضيه انه غير من سياسته، لكن حقيقة الامر، ان هيدالة هدف من وراء اعماله طمأنة خصومه وكسب تأييدهم لتعديل الدستور، وذلك بحصر السلطات والصلاحيات بيده، ليتمكن من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتخلص من خصومه ومعارضيه، واجراء التقلبات بين صفوف الضباط والقادة العسكريين من دون الرجوع الى "اللجنة العسكرية" للانفاذ الوطني". وبالفعل بعد اجراء التغيير في الدستور في تموز عام 1981، اصدر في الرابع من آب 1981، مرسوماً جمهورياً باعفاء النقيب دحان من جميع مناصبه كوزيراً وعضواً في "اللجنة العسكرية للانفاذ الوطني"، وبعدها باشر في ابعاد الضباط المؤيدين للنقيب دحان الى مناطق عسكرية بعيدة عن العاصمة نواكشوط، لكن ذلك لم يمنع معارضة بعض الشخصيات العسكرية المؤيدة لهيدالة، فقد ظهرت اشاعات على احتجاج معاوية ولد الطابع رئيس الوزراء ووزير الدفاع على طرد النقيب دحان⁽⁶¹⁾، وتزامن مع القضاء على المعارضة في "اللجنة العسكرية" ان شن هيدالة حملة واسعة من الاعتقالات والابعاد عن المناصب الحساسة والاقامة الجبرية لعناصر الثورة العربية، لأنهم برأيه من وجه المعارضة ضد حكمه⁽⁶²⁾. مما دفع ان وجهت حركة الثورة العربية نداءً في السادس عشر من آب 1981، الى الشعب الموريتاني، موضحة له ان عمليات الاعتقالات ضد اعضاء حركة الثورة العربية وفي مقدمتهم البعثيين، مثل اعتقال الاستاذ معد ولد حمد والتراد ولد سيدي، وفاضل ولد سيدي هيبه، والتراد ولد بيده، ما هي الاخطوة لاسكات المنادين بضرورة المحافظة على استقلال موريتانيا، وان جريمة الوطنيين مجرد قولهم ((لا في وجه المخطط الرامي الى مصادرة الاستقلال الوطني، وتقديم البلاد هدية بلا عوض للبوليساريو تستثمرها في اطار حربها مع المغرب))، كما انتقدت حركة تقريب نظام هيدالة والعناصر الشيوعية واعتمادهم عليهم في ادارة مؤسسات البلاد الحساسة⁽⁶³⁾، وكان ابرز من اعتمد عليهم.

1. باعلي ايرا اميناً للاقتصاد والنشاط التطوعي في الامانة الدائمة "اللجنة العسكرية" وتقلد منصب والي ولاية النعمة، وعرف بميوله الشيوعية.

2. الدكتور محمد سالم ولد زين اميناً للثقافة والاداب الاسلامية والعمل الاجتماعي، وسبق ان عين مديراً للصحة، متدين ومتعاطف مع الشيوعيين.

من خلال الامناء العاميين يمكننا ان نلاحظ ان العناصر الشيوعية والقذافية ومؤيدي البوليساريو كانوا وراء اتخاذ تلك الخطوة من قبل الرئيس هيدالة، لفرض نفسها من خلال التنظيمات والهيكل الشعبية لتكون غطاءً شرعياً لتحركهم بين صفوف الجماهير بعد فشلهم في كسب الشعب من خلال لجان التطوع التي نجحت عناصر حركة الثورة العربية فرض سيطرتها عليها. وبالوقت نفسه، تكون غطاءً شرعياً وشعبياً لتصرفات السلطة، ومن اجل الهاء الشعب، إذ لم تمتلك "هيكل التنظيم والتهديب" استراتيجية محددة يمكن السير عليها بعد تأليفها، وعلى الرغم من ذلك، اعلنت "اللجنة العسكرية" في الثاني عشر من ايلول 1981، عن بدأ حملة للتوعية في نواكشوط في الرابع عشر من الشهر نفسه لتباشر في شرح ابعاد انشاء "هيكل التهديب"، وعين اربعة اعضاء من "اللجنة العسكرية" ترأسوا لجان حملات التوعية، وهم المقدم مولاي بوخريص والعقيد احمد محمد ولد الحسين والنقيب ولد عبده والنقيب ولد الاكل⁽⁶⁴⁾.

لم تباشر اللجان حملة التوعية في الوقت المحدد لها، فقد ابتدأت في السابع عشر من ايلول 1981، ويعود سبب تأخر انطلاق الحملة الى الخلافات الموجودة بين اعضاء "اللجنة العسكرية" بشأن الطريقة التي يزعم اتباعها في الحملة، فلم يتفقوا على الخطوط العريضة، فكل عضو من الاعضاء الاربعة المعينين لرأسه لجان حملة التوعية له وجهة نظره الخاصة في شرح وتوضيح ابعاد انشاء تلك الهيكل، فضلاً عن الظروف الامنية السيئة التي نتجت من المظاهرات العمالية ضد السلطة، لكن اقبال الناس كان ضعيفاً، فلم يشاهد سوى مائة شخص اغلبهم من ابناء كل منطقة بدأت بها لجان التوعية اعمالها، بل ان كثير من الاعضاء المكلفين بالتوعية ترددوا بالكلام لعدم وجود احد، لمقاطعة الجماهير التامة لها، ويعود سبب تلك المقاطعة الجماهيرية الى.

1. ان نظام هيدالة كشف عن نواياه في وقوفه الى جانب البوليساريو، وبذلك ابتعد عن خط الحياد الذي كانت "اللجنة العسكرية" تؤكد عليه باستمرار، وهذا يعني من وجهة نظر المواطنين الموريتانيين العودة الى الحرب في الصحراء والخروج عن المبادئ التي جاءت بها حركة العاشر من تموز 1978، التي اطاحت بحكم المختار ولد دادة.

2. المعاناة التي عاشها المواطنون الموريتانيون من جراء ممارسات "حزب الشعب" الذي تزعمه المختار ولد دادة، هي التي دفعت الى قيام انقلاب تموز 1978، وبتأليف حزب للنظام على غرار "حزب الشعب" يعني بنظرهم العودة الى تسلط النظام على رقاب الجماهير⁽⁶⁵⁾.

عد الشعب الموريتاني اللجان بأنها ((نسخة من اللجان الشعبية الليبية او حزب الشعب بثوب جديد))⁽⁶⁶⁾. وهكذا لم ينجح الرئيس هيدالة في اسكات المعارضة الشعبية والعسكرية على تصرفات نظامه، على الرغم من الاجراءات التعسفية التي اتبعها ضدهم، ليستمر الصراع بين النظام والمعارضة حتى نهاية العام 1981.

ومثل الصراع على الحركة العمالية نتيجة تدخل السلطة في انتخابات "اتحاد العمال الموريتاني"⁽⁶⁷⁾، احدى صور الاضطراب داخل موريتانيا، فعلى الرغم من مساندة السلطة للعناصر العمالية والقذافية والشيوعية في حملتها الانتخابية فشلت من الفوز بالانتخابات بمرحلتها الاولى والثانية، فقد فاز "التجمع الوطني" مما اثار سخط العناصر المناصرة للسلطة التي بدأت باخراج المظاهرات⁽⁶⁸⁾ المعارضة للاتحاد العمالي الموجود والمعترف به دولياً وافريقياً وعربياً، فطالبوا باعادة انتخابات بعض النقابات

لتشويه صحة الانتخابات، مدعين انها لم تجر بأسلوب اصولي، وطالبوا بتحسين ظروف العمل والقضاء على البطالة، فقامت فرق التدخل السريع بتفريقهم واعتقال ثلاثون شخصاً منهم للتحقيق معهم⁽⁶⁹⁾، فأصبح في موريتانيا اتحادين للعمال الاتحاد الاول، "اتحاد العمال" المؤيد للسلطة المعترف به من قبل دول "جبهة الصمود"، والاتحاد الثاني، "الاتحاد العمالي" القديم الذي فاز بالانتخابات والمعترف به دولياً وافريقياً وعربياً⁽⁷⁰⁾.

على الرغم من الاجراءات الحكومية التعسفية ضد المعارضة السياسية والعسكرية، والاجراءات المتعددة التي اتخذها هيدالة في التخلص من خصومه ومعارضيه، استمرت الفوضى والتخبط يسود اجراءات نظامه حتى نهاية العام 1981، فهناك فوضى سياسية متمثلة باصدار السلطة لقرارات جديدة تحاول كسب الوقت بها مثل "هياكل التهذيب" التي ادت الى معارضة الشعب للسلطة من وراءها، ومن جهة ثانية، ارتفاع الاسعار وتدهور الوضع الاقتصادي في موريتانيا مما اظهر سير النظام نحو الهاوية. وادت اختلافات التوجهات السياسية والفكرية للحركات السياسية الموريتانية الى تنافرها، فظرة الاخوان المسلمين الى التوجهات الموجودة في المجتمع الموريتاني تنقسم على ثلاثة مجاميع.

1. الشيوعيون (جماعة كادحي الرفض، الميثاقيين)، عدوها حركات فاشلة، وفرصها للنجاح في المجتمع الموريتاني ضعيفة جداً، ولا يوجد حاجة الى التقارب معها.

2. الناصريون (القذافيون، المستقلون) عدوها مرحلة ثقافية مر بها غالبية الشباب، لكن سرعان ما استهجنوها لمجرد التكلم عن الاسلام، ينحازون اليه ويصبحون من الاخوان المسلمين، واذا تكلموا عن العروبة يندمجون مع "حزب البعث العربي الاشتراكي".

3. البعثية، عدوهم اهم واخطر الحركات الموجودة في موريتانيا من حيث التنظيم والفكر وسرعة الانتشار⁽⁷¹⁾. على اساس هذا التقسيم، اتخذت "جمعية الاخوان المسلمون" من "الجمعية الثقافية الاسلامية" المرشد الاساس والمنظر العلني لا فكارها، فقد الفت فروع لها في الولايات كافة، فضلاً عن مقرها في نواكشوط، وكانت تصدر النشرات الخاصة بهم وبالمنتخبين الى تنظيمهم السياسي، وسخروا أئمة المساجد في توجيه خطبهم بالشكل الذي يعد (السياسة والدين توأمان لا يفصلان)، فضلاً عن اتباع اسلوب "الموعظة"⁽⁷²⁾، وسخرت اساليبها في الهجوم على البعثية والتشهير بهم وعدهم خطراً على الرأي العام الموريتاني، فدأبت على جمع ادبيات "حزب البعث العربي الاشتراكي" ودرستها وشن حملة منظمة معادية له لاضهاره امام المجتمع الموريتاني ((حزب ذو نظام فاسد وغير صالح))⁽⁷³⁾ وحددت اهدافها بـ

1. الدعوة الى الله ونشر القرآن وثقافته ومحاربة الافكار المضلة والفساد.
 2. تقديم النصح والمشورة للدولة والهيئات والافراد عملاً بالحديث الشريف "الدين النصيحة".
 3. العمل على توضيح هوة الخلافات الدينية بين المذاهب والطرق.
 4. العمل على ربط صلاة وثيقة مع كافة المنظمات والهيئات الاسلامية.
 5. المساعدة على تنشئة الشباب تنشئة صحيحة وتحصينه ضد التيارات الاخرى.
 6. تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الاسلام وابطال الشبه التي يشكك بها اعداءه في صلاحيته لكل زمان ومكان.
 7. بعث التراث الثقافي والاسلامي والتعريف برجالات الدولة العلمية والادبية وطنياً ودولياً.
- اذن هي جمعية في مظهرها العام جمعية ثقافية هدفها توعية الجيل المسلم الى حقيقة دينهم، لكن في ثناياها يكمن هدفها الاساس، وهو الحل السياسي بالصورة التي تقوي مركزهم في المجتمع الموريتاني والتوجهات السياسية المختلفة. كما ان نظرة حركة الثورة العربية الى الشيوعية بانهم خونة تأمروا مع نظام هيدالة في التنازل على استقلال موريتانيا، ووصفتهم بـ ((شرذمة الشيوعيين العنصريين الحاقدين))⁽⁷⁴⁾.

ووضحت ان تلك الزمرة اصطفت في حلف غير مقدس مع البوليساريو بهدف ((اخضاع موريتانيا وتسخيرها في خدمة اهداف ومصالح هي غير اهداف ومصالح شعبنا المنكوب))، لأن هدف الشيوعيين استغلال النظام الذي تغلغل في صفوفه عناصر البوليساريو، لتمنحها صفة (تمثيل الشعب الموريتاني)، وبالمقابل سعت البوليساريو ان تحصل من تعاونها مع الشيوعيين على ((عطاء شعبي لمسارها الذي يتعارض مع مصالح الشعب الموريتاني))⁽⁷⁵⁾.

قضية الصحراء واثرها في علاقات موريتانيا مع المغرب والجزائر وليبيا.

ان احد الاسباب الرئيسة لانقلاب تموز 1978، ضد الرئيس المختار ولد داهه الرغبة في ابعاد موريتانيا خارج اطار النزاع في الصحراء الغربية بين البوليساريو والجزائر والمغرب وليبيا⁽⁷⁶⁾، وعند وصول هيدالة الى رئاسة الجمهورية الموريتانية اختلف الموقف الموريتاني تجاه قضية الصحراء، فعلى الرغم من اعلانها الحياد، لكن الموقف الحقيقي والواقعي لها ان هيدالة متعاوناً ومتعاطفاً مع جبهة البوليساريو في حربها ضد المغرب لقناعته بذلك ولتأثير القبائل الصحراوية عليه التي ينتمي اليها، فضلاً عن ان مولاي بوزريص الرجل الثاني والشخص الذي يثق به هيدالة، وهو من شمال موريتانيا، عرف بتعاطفه مع البوليساريو⁽⁷⁷⁾، فقد ساءت العلاقات الموريتانية-المغربية بسبب مواقف الموريتانيين بشنهم حملة دبلوماسية شملت دول افريقيا تنزانيا وزامبيا وموزمبيق والكونغو برازافيل وانغولا، عندما قام ولد الشيخ وزير العدل والشؤون الاسلامية الموريتاني بجولة واسعة بصفته مبعوثاً خاصاً للرئيس هيدالة، وصرح بان ((مشكلة الصحراء هي مشكلة عربية، وان البوليساريو اصبحت قوة لا يستهان بها، وكذلك لا يجب التقرب بها، وان الاقتتال بين العرب يخدم العدو وحده))، وذكر بأن المملكة المغربية قامت بقصف بعض المناطق الموريتانية، مبيناً ان سبب اصرار المغرب على الاحتفاظ بالصحراء لكثرة الخامات⁽⁷⁸⁾ فيها، مؤكداً ان بلاده ترى الحل السلمي افضل وسيلة لحل قضية الصحراء باعطاء ((الشعب الصحراوي حق تقرير المصير واجراء استفتاء شعبي في الصحراء وترك شعبها يقرر ما يريد))⁽⁷⁹⁾.

في تلك الاثناء، تشرين الثاني 1980، أعلن ملك المغرب في تصريحاته المتعددة التي بثت في وسائل الاعلام المغربية، ان بلاده ينتابها الشكوك المؤكدة بانحياز موريتانيا الى البوليساريو والجزائر، لانعقاد لقاءات متعددة بين الطرفين في محاولة من الجزائر لجعل موريتانيا تعترف بدولة البوليساريو⁽⁸⁰⁾، كما تكررت لقاءات المسؤولين الموريتانيين مع مسؤولي جبهة البوليساريو في مناسبات كثيرة، كان اخرها اللقاء الذي جمع ولد الشيخ وزير العدل الموريتاني اثناء اقامته في موزمبيق مع وزير دولة جمهورية الصحراء⁽⁸¹⁾، كما عملت موريتانيا على مساعدة قوات البوليساريو في حربها ضد المغرب بالسماح لها باستخدام الاراضي الموريتانية قواعد خلفية لقوات البوليساريو، والاستفادة من الابار التي حفرها النظام الموريتاني في المناطق الصحراوية المجاورة للجزائر (شكات، القلاوية، المغيطي، والمريه)، فضلاً عن وجود المطارات فيها، التي انشأها الفرنسيون عندما كانوا يقفون على النفط قبل عشرات السنين، واستخدمت احدى تلك المطارات لنقل المساعدات من ليبيا اليها، وما يلفت النظر، ويؤكد صحة الميل الموريتاني نحو الجزائر والصحراويين ان تلك المناطق الصحراوية لا يوجد فيها موريتانيون، وتخلوا حتى من الرعاة⁽⁸²⁾، وتحاول ليبيا عن طريق مساعداتها الاقتصادية الى موريتانيا لتقوية علاقاتها مع البوليساريو وجر البساط من تحت قدمي الجزائر عن طريق توريط موريتانيا بالحرب الصحراوية لتتحول اراضيها الى ساحة للمعارك⁽⁸³⁾، فأثارت ليبيا استياء وسخط هيدالة، لاسيما بعد تحطيم المظاهرات الليبية السفارة الموريتانية في طرابلس⁽⁸⁴⁾.

وصلت العلاقة بين الليبيين والموريتانيين بسبب حرب الصحراء الى طريق مسدود في نهاية العام 1980، فأغلق المركز الثقافي الليبي في نواكشوط وطرد السفير الليبي واحد الدبلوماسيين بحجة دخولهم الى نواكشوط متخفين، لكن سرعان ما عادت العلاقات الى افضل مما كانت عليه مع بداية العام 1981، كما مر بنا سابقاً، على اثر زيارة التريكي وزير الخارجية الليبي الى نواكشوط، وتبعها زيارة سيدي احمد ولد بينجاره رئيس الوزراء الموريتاني الى طرابلس، ومن ثم تقديم ليبيا المساعدات العسكرية الى موريتانيا على اثر المحاولة الانقلابية في السادس عشر من اذار 1981، التي قادها عدد من ضباط "اللجنة العسكرية" الذين تدربوا في المغرب⁽⁸⁵⁾، فاتخذ هيدالة حجة لاعلان قطع العلاقات نهائياً مع المغرب، وانكاره للاتهامات المغربية باستخدام قوات البوليساريو ولاعتماد موريتانيا على المساعدات الليبية والجزائرية في حربها ضد المغرب، كان لا بد ان تتوافق سياستها مع سياسة تلك الدول بشأن قضية الصحراء خوفاً من انقطاع المساعدات التي كانت تحصل عليها من دول الخليج بسبب موقفها المؤيد للبوليساريو، فالعراق والسعودية والكويت مؤيدة للمغرب⁽⁸⁶⁾، وتلك الدول جميعها في خلاف مع الجزائر وليبيا، وهذا يؤكد اصرار هيدالة على تسخير كل امكانيات بلاده في خدمة البوليساريو لأنتمائه اليهم⁽⁸⁷⁾.

شابت علاقات موريتانيا مع البوليساريو بعض الفتور في السنتين الاولى من حكم هيدالة وذلك لوجود معارضة قوية داخل السلطات الموريتانية دعت الى ضرورة اتخاذ الموقف المحايد من تلك الحرب، وعدم الانجراف وراء رغبات هيدالة التي من شأنها ان تجر البلاد الى حرب لا طائفة ولا منفعة منها للشعب الموريتاني⁽⁸⁸⁾، وظهر ذلك بوضوح على اثر معارضة النقيب دحان ورفاقه لمطالب ليبيا في توريط موريتانيا بحرب الصحراء، ان امر هيدالة وسائل الاعلام الموريتانية بتخفيف بث الاخبار الخاصة بالبوليساريو، ولكنه بعد القضاء على المعارضة تبادل الوفود والزيارات مع البوليساريو، لاسيما في النصف الثاني من العام 1981، حتى اصبح امراً معروفاً لدى عامة الناس تأييد هيدالة لقضية الصحراء، ليصبح اساس اقامة موريتانيا لعلاقاتها مع الدول قائم على مواقف تلك الدول من قضية الصحراء وعلاقتها مع جبهة البوليساريو⁽⁸⁹⁾.

تكمّن اهداف البوليساريو في جر موريتانيا الى حرب الصحراء بايصالها الى خط لارجعة فيه لتضمن لنفسها ارضاً احتياطية في حال تخلي الجزائر عنها اذا ما اتفقت مع المغرب، لاسيما بعد ظهور بوادر اتفاق بين الطرفين بموافقة المغرب باعطاء الجزائر شريط في الاراضي الصحراوية التي تحتلها موريتانيا⁽⁹⁰⁾، غير ان ذلك لطموح الجزائر في الحصول على المصادر الصحراوية، وعدم الاكتفاء بحصولهم على منفذ الى المحيط الاطلسي⁽⁹¹⁾، وتأزم علاقات موريتانيا مع المغرب على اثر معركة "كلته الزمور" التي وقعت في الثالث عشر من تشرين الاول 1981، التي تبعد عن الاراضي الموريتانية ست وعشرون كيلو متراً، فقد استخدمت قوات البوليساريو، لأول مرة، الدبابات بعد ان كانت تستخدم سيارات اللاندروفر، فتسببت بالحاق خسائر كبيرة بين صفوف القوات المغربية، كما استخدمت صواريخ سام المضاد للطائرات المتطورة، فنجحت في اسقاط اربع طائرات ميراج تابعة للقوات المغربية، فأكدت تلك المعركة وجود قواعد للبوليساريو في الاراضي الموريتانية، واستخدمت الاراضي الموريتانية في سحب قواتها، فضلاً عن قيام السلطات الموريتانية بايواء الجرحى ومعالجتهم بشكل سري في بيوت الموريتانيين وفي مقدمتها بيت شقيق الرئيس هيدالة⁽⁹²⁾.

حاولت موريتانيا دفع التهم عنها، ان شنت حملة اعلامية مكثفة ضد المغرب بالتعاون مع الجزائر متهمه اياه بالتخطيط للقيام بعدوان ضد موريتانيا، ولافشال قرار "الاستفتاء" في المنطقة الصحراوية الذي قرر في مؤتمر نيروبي، ولادراكهم ان نتائج الاستفتاء ستكون لصالح المغرب، متهمين الاخيرة بانها المسؤولة عن عملية الاستفتاء، كما اقتنعت موريتانيا ان قوات البوليساريو قادرة على حماية موريتانيا ضد الهجمات المغربية، لأن تسليحها يفوق تسليح الجيش الموريتاني⁽⁹³⁾، ولأن موريتانيا لديها عقدة الخوف من التوسع المغربي على حساب اراضيها جعلها تتقبل قيام نظام صحراوي يفصل بينهم وبين المغرب، وان كانت اتجاهاته السياسية مختلفة ومتباينة لكنها بنظر النظام الموريتاني اهنون من المغرب⁽⁹⁴⁾، ويبدو مما تقدم ان دور موريتانيا في كل تلك الاحداث هي اداة استخدمتها القوى المتصارعة (الجزائر، ليبيا، المغرب) في التوافق او التوتر في مشكلة الصحراء، لكنها ليس لها تأثير سياسي او عسكري في الحل، وانما الحل اعتمد على الجزائر والمغرب القريبتين من جبهة البوليساريو.

-تطبيق سياسة التعريب والشريعة الإسلامية في موريتانيا 1979-1981، واثراً في العلاقات الموريتانية-السنغالية. شهدت نواكشوط عاصمة موريتانيا مع بداية العام 1979، سلسلة من المظاهرات وتوزيع المنشورات احتجاجاً عما أشيع من رغبة الحكومة الموريتانية تطبيق استخدام اللغة العربية⁽⁹⁵⁾ بدلاً من اللغة الفرنسية رسمياً في موريتانيا، لنداولها في أعمال الإدارة والاقتصاد، مما أثار مخاوف الاقليات الزنجية الموريتانية من عواقب تطبيق ذلك القرار، الذي صب في صالح العرب على حساب الزنوج لأنه كفيل بإبعادهم عن مراكز القرار والتأثير في الدولة حسب وجهة نظرهم، كما ان مناصب الدولة لا يوجد فيها تواجد يذكر للزنوج، فواجهت الحكومة الموريتانية المظاهرات باعتقال اعداد كبيرة من الزنوج بحجة تسببهم بإثارة الاضطرابات، فأدى الى ظهور ما عرف بـ"الازمة العربية-الزنجية في موريتانيا"، وكما ذكرنا سابقاً، ان حكومة مصطفى ولد السالك ارادت تخفيف التوترات الداخلية، فعين في التعديل الوزاري الذي اعلن عنه في الثاني والعشرين من اذار 1979، الرائد تيام الحاج الذي ينتمي الى الاقلية الزنجية الموريتانية وزيراً للداخلية.

تسببت تلك السياسة المتذبذبة في توتر العلاقات الموريتانية-السنغالية، لتبني ليبولد سيدار سنغور (Leopold Sedar Senghor) الرئيس السنغالي سياسة الدفاع عن الزنوج الموريتانيين⁽⁹⁶⁾، فهدد برفع مشكلة الاقليات الزنجية في موريتانيا الى هيئة الامم المتحدة، والمطالبة بالسماح لها بتقرير مصيرها اذا ما وقع عليها الحيف من الحكومة الموريتانية، لانه عد مثل تلك السياسات ضار بطبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الموريتاني وتخل بتوازناته الداخلية، ولم يكتف سنغور بما طرحه من تهديدات، بل حشد القوات السنغالية على طول الاقاليم الشمالية والشرقية المحاذية مع موريتانيا، ومن جهة اخرى اجري اتصالات مكثفة مع فاليري جيسكار ديستان (Valery Giscard D'estaing) الرئيس الفرنسي وضح فيها خطورة الاوضاع في موريتانيا، وابدى سنغور استعداده تبني مهمة ((الدفاع عن اخوانه [الزنوج الموريتانيين])⁽⁹⁷⁾

كما شنت الصحافة السنغالية حملة واسعة نددت بالسياسة الموريتانية، فقد نشرت جريدة "الشمس" اليومية الناطقة بأسم الحكومة السنغالية سلسلة من المقالات اشارت فيها الى خطورة وضع الزنوج في موريتانيا، وعبرت عن مشاعر القلق التي شعر بها الزنوج الموريتانيين ازاء ما وصفوه ((تسلط العناصر القومية العربية))، وتوج الرئيس سنغور موقفه بابلاغ موريتانيا رسمياً بأن السنغال ((لن يبقى مكتوف الايدي امام اي تغيير في طبيعة الكيان الموريتاني))⁽⁹⁸⁾

وفي عهد الرئيس هيدالة، وبالتحديد في حزيران 1980، اصدرت الحكومة الموريتانية قراراً اجتماعياً نص على الغاء الرق، وقصد بالرفيق هنا العنصر العربي الذي مثل 75% من مجموع سكان موريتانيا، إذ مثل 40% منهم عبيد للبقية، واطلق عليهم تسمية "الحرطون"⁽⁹⁹⁾، انقسموا بين من كان عبداً بكل معنى الكلمة، وبين من تمتع ببعض الحرية، فينتسبون الى سيدهم القديم، فالمجتمع الموريتاني عدهم مواطنون من الدرجة الثانية، فلا يتمتعون بالاحترام اللازم والاعتبار الذي يليق بهم، وغالباً ما سكنوا مع العبيد لانهم بالمستوى الثقافي والاقتصادي نفسه، ولف الحرطون حركة سياسية باسم "الحر" برئاسة الرائد بريكا من اجل حصولهم على الحرية والحقوق اسوة بغيرهم من الموريتانيين⁽¹⁰⁰⁾، وعدت بعض الجهات الوطنية قانون الرق ((تفتيشاً لقانون طبيعي، فالعرب السمر كانوا احراراً ولكنهم يعانون من اضطهاد مترام شأنهم في ذلك شأن الفئات الاخرى، وهو ناتج عن الممارسات القطاعية التي ما تزال سائدة حتى اليوم)). ويبدو ان ذلك الوضع المؤلم الذي شهده المجتمع الموريتاني هو نتاج السياسة الفرنسية الاستعمارية ومن لف لفها من الانداب والمولين من الموريتانيين، إذ عملت فرنسا على تكريس ذلك الواقع الاجتماعي، هدفت من ورائه تمزيق القومية العربية وتقسيمها على فئات متعددة، لذا برزت دعوات للتخلص من تلك التركيبة الاجتماعية التقليدية التي اورثها الاستعمار في موريتانيا، والدعوة الى بناء مجتمع ديمقراطي سليم يقوم على انقاضها تخنفي فيه الفوارق بين الفئات المتعددة في المجتمع الموريتاني. لكن يبدو ان اتخاذ مثل تلك القرارات تحتاج الى اتباع خطوات عملية متلازمة في المجالين الاقتصادي والسياسي ومن دونهما فان قرار الغاء الرق ((سيظل حبراً على ورق))⁽¹⁰¹⁾، كما ان تفاصيل مفردات القرار حالت من دون تنفيذه، لأنها نصت على تعويض الملاك عن عبيدهم المحررين، وضرورة توافر مصدر رزق للحرطين المحررين، لذا تحول اعلان قرار تحرير الحرطين من ابداء الفرحة والسرور عند صدوره الى انتكاسة وخيبة أمل عند تطبيقه مع مرور الوقت⁽¹⁰²⁾

يبدو ان الحكومة الموريتانية مدركة نتيجة قرارها المخيب للامال منذ البداية، لذلك لم تقم بأي حملة لتعبيئة الجماهير بشأن الغاء العبودية رغم اهميته البالغة، واكتفت بكتابة ركن صغير جداً عنه في جريدة "الشعب" الرسمية، واذيع بلاغ صغير جداً ايضاً وبلهجة خجولة في برامج الاذاعة الوطنية الموريتانية لتتخذ بعد ذلك موقف المتفرج على الجرائم الشنيعة التي ارتكبت بحق الحرطين، على سبيل المثال لا الحصر، اصدار قاضي المقاطعة السادسة قراراً بمصادرة ممتلكات المواطنة فاطمة بنت امبويرك واعطائها الى اسيد زوجها المتوفي، كما صادق احد القضاة على بيع اطفال احدى اسر الحرطين في قرية "مال" الواقعة ضمن ولاية "الاق". فبذلك الشكل يمكن عد قرار الغاء الرق هو ((اجراء رجعي خجول في جوهره العميق لا ازيد))، كما ان جوهر القرار تسبب في فشله، فأقرار تعويض الاسياد امراً غير عادلاً بحق المجتمع الموريتاني لان الحرطين هم من عانوا طوال الحقب التاريخية الماضية، واذا ما لزم الامر دفع التعويضات فيجب انفاقها في المشاريع الاجتماعية والاقتصادية العامة التي يمكن الاستفادة جميع ابناء موريتانيا منها، مثل بناء السدود والحواجر المائية والمدارس والمستوصفات، ووجد ان افضل وسيلة لانهاء معاناة الحرطين وانعاشهم اقتصادياً وتحريرهم التنفيذ السريع لمشروع الاصلاح الزراعي الذي اهمل من قبل الحكومة بعد اقراره، وبذلك عبرت الفئة الاجتماعية المتضررة عن مواقفها ورائها الاجتماعية عبر حركة "الحر" التي ايدت اعمال حكومة هيدالة في اطار "لجنة التهذيب" بالمشاركة في بناء المدارس والمستشفيات الجماعية⁽¹⁰³⁾.

وعندما ظهرت مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في موريتانيا في الثامن والعشرين من ايلول 1980، اثارته ضجة واسعة وخلافات بين اعضاء "اللجنة العسكرية" وهو امراً طبيعياً لعدم تجانسهم من حيث المعتقد والاصل والاتجاه السياسي، فقد رفض اغلبهم تطبيق الشريعة الإسلامية، وعدوها رجوعاً الى القرون الوسطى، لان القوانين الإسلامية لا تتسجم مع قوانين العصر

الموجودة آنذاك، لكن اصرار الرئيس هيدالة الذي اقترح القرار ومساندة الاخوان المسلمين الذين خرجوا بمظاهرات تأييد للقرار، فضلاً عن مشاركة القذافيون والناصريون وكادحي الرفض في تلك المظاهرات. اما الزوج عارضوا القانون بقوة لانه موجه ضدهم حسب وجهة نظرهم، ووصفوه بأنه قانون "رجعي"، وتكمن اسباب رفض الزوج لتطبيق الشريعة الاسلامية بالتالي.

1. ان اغلب السراق والمخالفين من الزوج.
 2. ان تطبيق قانون الشريعة الاسلامية سيحد من هجرة الزوج الى موريتانيا فيسبب في تقليل اعدادهم.
 3. يحلل الزوج لأنفسهم السريعة لسيطرة العرب الموريتانيين على الاقتصاد الموريتاني.
- وعلى ذلك الاساس، شن الزوج حملة ضد القانون وعدو افشاله والقضاء عليه ((واجب)) على كل زنجي، لأنه قانون ((رجعي))، فأصدروا بياناً تم توزيعه على الزوج هاجموا فيه الحكومة الموريتانية لاصرارها على تطبيق القانون في موريتانيا⁽¹⁰⁴⁾.

توقع ان تزداد المعارضة الزنجية لان تطبيق القانون سيؤدي الى ممارسة الخروقات وايقاع التعسف بحقهم، لاسيما اذا علمنا ان الزوج هم من يرتكبون لاغلب الجرائم والخروقات الاقتصادية التي وقعت في موريتانيا⁽¹⁰⁵⁾، وظهرت دعوات زنجية نادى بالتخلص من الهيمنة الاقتصادية للعرب، فقد نشرت "الحركة الشعبية الافريقية (زنجية)" بياناً بعنوان "من اجل التحرر من السيطرة الاقتصادية العربية" دعتهم الى مقاطعة التجار العرب، والتعامل مع التجار السود الذين تاجروا في السلع الاستهلاكية والسيارات والمواد الاخرى، واتهمت الحركة الحكومة باتباع سياسة قائمة على التمايز العنصري وبالتعاملات المصرفية المالية والتجارية المنصبة في صالح البيض، فعلى اثر تلك السياسة الف الزوج "الجمعيات الاستهلاكية" في جنوب موريتانيا، وامتدت ليصل عددها في العاصمة نواكشوط اربعون جمعية لتأمين احتياجات المستهلكين الزوج، لأن بقاء الهيمنة العربية على الموارد الاقتصادية، يعني الهيمنة السياسية وازدياد القمع والتهميش للزوج⁽¹⁰⁶⁾، وعند تطبيق الشريعة الاسلامية عدها الناصريون الوندويون ((خطوة اولى نحو تطبيق امثل للشريعة الاسلامية السحاء بكل مضامينها... هذه الشريعة التي هي وحدها الكفيلة عند تطبيقها بالقضاء على الجريمة ومسبباتها، لأنها تنزّل من حكيم خبير لا يضاهاه اي تشريع اخر))، وطالبوا بتطبيق الشريعة الاسلامية على الجرائم والمخالفات كافة، وعلى الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين⁽¹⁰⁷⁾.

طبق القانون على غير الموريتانيين من الجنسيات الاخرى، فقد حكمت المحاكم الاسلامية الموريتانية بعقوبة قطع الايدي لعدد من السنغاليين لارتكابهم جرائم داخل موريتانيا⁽¹⁰⁸⁾، وهذا فسر لنا سبب اتخاذ سنغور موقفاً حازماً ومنتشداً ضد اي اجراءات حكومية تتخذها قد تؤثر في الاوضاع الاجتماعية الموريتانية، لاسيما ان الجالية السنغالية كبيرة جداً في موريتانيا ومؤثرة بالوقت نفسه حتى ان هيدالة عمل لها الحساب عند التعامل معها او عند اتخاذ القرارات الاجتماعية، لكن ما يلفت النظر ان هيدالة قرب العديد من الزوج ومنحهم مناصب رفيعة في الدولة، واصبح لها شأناً حتى قيل ((ان الزوج يعيشون حالياً [عهد هيدالة] عصرهم الذهبي، فقد تقلدوا العديد من المناصب الهامة، رئاسة الاركان ومديرية الامن الوطني ووزارة الاعلام وغيرها))⁽¹⁰⁹⁾، وقد تكون خطوة في طريق امتصاص نفمة الزوج لتجنب المشكلات التي يثيرونها، ومن جانب اخر، ادرك هيدالة اساليب الحكم بتابع اساليب السياسة والمهادنة ومن ثم الانقضاض على الخصم عندما يحين الوقت المناسب، فضلاً عن ضرب الاطراف بعضها ببعض ليتسنى له السيطرة وتوجيه سياسته من دون تدخل من الاخرين او عدم ابقاء احد الاتجاهات يتمتع بقوة تؤثر على قراره.

وبالمقابل، فإن الزوج عملوا على تواجدهم قرب اصحاب القرار (هيدالة) واتخذوا خطأ ثابتاً في سياستهم قائماً على عدم معارضة اي قرار لا يتعارض ومصالحهم، بل انهم شجعوا اتخاذ اي قرار من شأنه اضعاف الجانب العربي، ليتسنى لهم الحصول على مكاسب جديدة على حساب العرب، كما برزوا في الاسهام بالتجمعات والحركات السياسية التي لا تتعامل مع ذوي الاتجاه القومي العربي، محاولين خدمة ابناء جلدتهم من الزوج، والتأكيد على انتماء موريتانيا افرقياً وليس عربياً⁽¹¹⁰⁾، لكن ما حدث داخل "اتحاد العمال الموريتاني" من تكتلات سياسية دفعت "الحركة الشعبية الافريقية الزنجية" في بيانها الصادر في العشرين من آب 1981، الذي حمل عنوان "من أجل جهاز نقابي سليم من التبعية" موضحة ان جميع الفئات الاجتماعية الموريتانية تكتسي بالطابع السياسي، داعية الزوج الموريتانيين الخروج من حيادهم وتركوا عزلتهم بالانتماء الى التنظيمات السياسية داخل الحركة العمالية، ومبدية بعض التنازلات بأن الزوج يمكنهم التحالف مع القوى العربية وجعل نقاط الخلاف معها باضيق نطاق⁽¹¹¹⁾ يبدو ان الزوج اتخذوا توجههم الجديد بعد تحالف البعثيين والاخوان المسلمين مع اتحاد العمال الموريتاني، وتحالف الناصريون مع الحركة الوطنية الديمقراطية (الشيوعيون) التي تعد العدو الرئيس امام الزوج، لذا لا بد من تواجد الزوج بقوة داخل تنظيمات "اتحاد العمال الموريتاني".

بعد التغييرات التي اجراها هيدالة مع بداية العام 1981، على هياكل "اللجنة العسكرية" تقلد الزوج مناصب مؤثرة في الدولة مثل رئاسة الاركان ومديرية الامن الوطني ووزارة الاعلام وغيرها من المناصب الهامة، ولم يكتف الزوج بما حققوه من انجازات، بل عملوا على ارسال منشور الى مدير الامن العام مطالبين انصاف الزوج بتعيينهم في المديرية العامة واستبعاد العناصر العربية التي مارست اساليب القمع والضغط ضد الزوج، ولفقوا نظره الى ضرورة ايجاد توازن في القوة بين الزوج والبيض، فالزوج لا يملكون الاسلحة على خلاف البيض الذين تمتعوا بامتلاك الاسلحة الشخصية، وبما ان عملية تسليح الزوج مسألة صعبة او ضرب من الخيال، طلبوا من مدير الامن شن ((حملة واسعة النطاق لنزع الاسلحة الشخصية في كافة التراب الوطني))⁽¹¹²⁾. وهكذا استمرت الخلافات بين الوطنيين الزوج وغير الزوج ونظام هيدالة، مما ادى الى تأزم الاوضاع السياسية في موريتانيا وصولاً الى انقلاب معاوية ولد الطابع عام 1984، الذي اسقط نظام محمد خونا ولد هيدالة.

الخاتمة

- 1- شهدت الساحة الموريتانية عدد من الانقلابات العسكرية ابتداءً من انقلاب تموز 1978 الذي اطاح بحكم الرئيس مختار ولد دادة، وختاماً بالانقلاب الذي اطاح بحكم الرئيس محمدخونا ولد هيداله عام 1984.
- 2- عانى المجتمع الموريتاني من الطبقية والتخلف، بوجود طبقة كبيرة من المجتمع تعاني التعسف والاهمال المعروفة بـ(الحراطين)، كما ان الزوج لم يتمتعوا بالحقوق التي تمتع بها البيض في المجتمع الموريتاني، وان تفاوتت بين مدة واخرى.
- 3- اصبح شغل الزوج الموريتانيين الوصول الى اعلى المناصب السياسية من اجل تحقيق مزيد من المكاسب لابناء جلدتهم مستغلين الصراعات السياسية بين القيادات السياسية والعسكرية لتحقيق اهدافهم.
- 4- كانت قضية الصحراء الغربية المحور الرئيس في السياسة الموريتانية مع جاراتها سواء الجزائر ام المغرب، مما ادخلها في مشاكل عميقة مع هذه الاطراف من دون ان تستفيد شيئاً.
- 5- نالت عملية التعريب مساحة واسعة من السياسة الموريتانية لكون تنفيذها ادى الى اثاره المشكلات مع الزوج والسنغال من باب انها عملية تهيمش والاساءة الى العنصر الزنجي.
- 6- ارتبطت اعمال الجهات والاحزاب السياسية الموريتانية بأتمناتها الخارجية، فكل جهة تابعة لدولة معينة تؤثر فيها وتوجه اعمالها، البعثيين الذين ارتبطوا بالعراق والقذافيين الذين ارتبطوا بلبيبا والحادين الذين ارتبطوا بالشيوعية.
- 7- كانت قضية البوليساريو احد الاسباب الرئيسة لانقلابي 1978 و 1979.
- 8- لم يكن من الممكن استقرار الاوضاع السياسية في موريتانيا من دون الابتعاد عن المشاكل مع دول الجوار، فمن جهة السنغال التي تصف نفسها حامية ومدافعة عن الزوج من اصول سنغالية، والتي تدعي احقيتها في الاراضي الموريتانية. كما ان الجزائر تقرب موريتانيا بتقديم المساعدات المالية للوقوف الى جانب جبهة البوليساريو، فضلاً عن ان انتماء محمد خونا ولد هيداله الرئيس الموريتاني الى القبائل الصحراوية، جعله يميل اليهم على حساب السياسة الموريتانية الحيادية التي تقرر بعد انقلاب 1978.
- 9- شهدت الساحة السياسية الموريتانية عمليات تصفية للعناصر الوطنية على اختلاف توجهاتها وانتمائها، لمجرد عدم اتفاق آرائها مع سياسة رئيس الحكومة.
- 10- بروز عدد من الشخصيات الوطنية التي ارادت بناء سياسة مستقلة لموريتانيا بعيداً عن التأثير بالدول المجاورة التي ارادت كل منها جر موريتانيا الى جانبها في حرب الصحراء.

- (1) تقع في الجنوب الغربي من الوطن العربي والشمال الغربي من القارة الافريقية، وبين دائرتي عرض 24-27 درجة شمالاً، وتبلغ مساحتها 1085000 كم. ولم تثبت حدود موريتانيا الا في العام 1944، اذ حددت حدودها مع المغرب بموجب اتفاقية العام 1900 بين فرنسا واسبانيا التي تعد الدولة المحتلة للصحراء الغربية، وفي العام 1905، حددت الحدود مع الجزائر، وفي العام 1933 تقرر ان يكون نهر السنغال الحد الفاصل بين موريتانيا والسنغال، وفي العام 1944، تثبتت الحدود مع مالي. عبد الهادي النجم، جمهورية موريتانيا الاسلامية، بيروت، 1961، ص36-40.
- اطلق اكثر من تسمية على موريتانيا كان في مقدمتها "بلاد البيضان" وهو ما دون في التقارير الاستعمارية التي كانت تشير الى بلاد موريتانيا باسم "بلاد البيضان" وهي تقابل كلمة موريتانيا باللغة العربية، واصبح لفظ البيضان للدلالة على عرب موريتانيا البيض والسمر، كما اطلق على موريتانيا تسمية "بلاد الشنقيط". وجاءت تسمية موريتانيا من كلمتي (Morau) أي الاسمر وكلمة (Tania) أي الارض فتصبح ارض السمر، واعد الاستعمار الفرنسي استعمال تسمية موريتانيا عام 1889. مجلة العربي، (الكويت)، العدد 278، 1982، ص85-88.
- (2) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980، ص2.
- (3) عندما استلم المختار ولد دادة رئاسة الجمهورية الموريتانية، لزم عليه التخلص من الشخصيات السياسية والروحية العربية المنافسة التي تتمتع بنفوذ سياسي وروحي واسعين في موريتانيا من اجل تفرد بالسلطة المطلقة، فتمكن خلال مدة حكمه من تصفية "حزب النهضة" المعارض الذي نال ثقة جماهيرية واسعة لنظاله ضد الاستعمار الفرنسي، كما عمل على تحويل الشخصيات من الامراء مثل محمد خالد ولد عمر احمد و الذي ولد سيد باب ومحمد المختار ولد اباه وعبدالله ولد الشيخ سيديا الى رموز صورية تستمد وجودها من تأييده، فوجد الطريقة المناسبة لتحقيق اهدافه بالاعتماد على الزوج والمجنسين الاخرين نتيجة عمله ان استولى الزوج على المراكز الرئيسة في الادارة والجيش والامن لدرجة تحكموا في السلطة، فانعكس ذلك على طبيعة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي نفذت في مناطق سكن الزوج من بناء المدارس والمستوصفات والابار الاتوازية ومزارع نموذجية على سبيل المثال لا الحصر في مدن كيهيدي وروصو، وبالمقابل عانت مدن العرب طوال عهد المختار ولد دادة من الاهمال في الخدمات وتفشي الامراض وسوء الخدمات الصحية، ولهذا عندما انتهى حكم المختار ولد دادة عام 1978، عدها الزوج بدء مرحلة اضطهادية بالنسبة لهم، بسبب القوانين التي اتخذتها الحكومة الموريتانية بشأن التعريب وتقريب العناصر العربية في السلطة، وعادت الكرة مرة اخرى في عهد الرئيس محمد خونا ولد هيداله الذي اضطر الى التخلص من خصومه من اعضاء "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني" الى مهادنة الزوج وتقريبهم وتسليمهم مناصب حساسة ومهمة في الدولة. قصي فخري شهاب الجميلي، العلاقات الموريتانية-السنغالية 1960-1983، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والترات العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2001، ص128-129.

- (4) بعد دخول موريتانيا الحرب في الصحراء ظهر التفكير الجدي لدى العسكريين للاطاحة بالمختار ولد دادة، لاسيما بعد ان ظلت الحرب باثراها السلبية على افلاس الخزينة، وتصاعد الصراع الاجتماعي، فتولد لدى قادة الجيش قناعات بتخليص موريتانيا من الوضع السيء الذي تعيشه، فظهر اول تخطيط للانقلاب اواخر العام 1976، والذي تقرر فيه تنفيذ الانقلاب نهاية العام 1977، او بداية العام 1978، بمشاركة العسكريين والمدنيين القوميين العرب، وفي محاولة لعزل المغرب وتحييدها ارسل مخططوا الانقلاب احمد ولد الوافي الى المغرب لابلاغ الملك بخطتهم وضمان المحافظة على مصالح المغرب في موريتانيا، فابلغ الملك المختار ولد دادة بنية الانقلابيين لكن الاخير لم يتخذ أي اجراء حيالهم، وفي شباط 1978، اخبر موبوتو سيسيكو (Moboto Sese Seko) الرئيس الزائيري المختار ولد دادة بان مخابراته تلقت معلومات مؤكدة عن حدوث انقلاب ضده مما ادى تاخير موعد التنفيذ من شباط 1978، الى تموز من العام نفسه. محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي، التطورات السياسية في موريتانيا 1961-1978 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، 2001، ص 229-300
- (5) اكد محمد السعداني مدير الدائرة العربية في وزارة الخارجية المغربية عند لقائه مع السفير العراقي في المغرب، بأن ((رجال الحكم في موريتانيا منقسمون حالياً الى ثلاث كتل حول قضية الصحراء، الاولى تؤيد طروحات الجزائر والبوليساريو وعلى رأسها وزير الاعلام الموريتاني، والثانية تضم الموريتانيين الذين هم من اصل سنغالي ويطالبون بالانفصال عن موريتانيا والانضمام الى السنغال، اما الثالثة فيترجمها مصطفى ولد السالك وموقفه متطابق كلياً مع المغرب)) مجلس قيادة الثورة، مكتب امانة السر، سري وشخصي، لقاء السيد السفير مع مدير الدائرة العربية في وزارة الخارجية المغربية، العدد 10 د خ/3/3/1465 في 14 شباط 1979، ص 1.
- (6) اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني: هي اللجنة التي تألفت بعد انقلاب العام 1978، ضد المختار ولد دادة، باسم "اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني"، وفي عهد حكومة احمد بوسيف تحول اسمها الى "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني" التي مارست السلطتين التنفيذية والتشريعية، فهي بديلاً عن الجمعية الوطنية التي حلت اثر الانقلاب، فكان ابرز اعمالها الغاء الدستور الموريتاني واصدار الميثاق الدستوري الذي سيطرت الدولة بموجبه على وسائل الاعلام، وتحديد الصحف الصادرة في موريتانيا بجريدة "الشعب" اليومية الصادرة من وزارة الاعلام الموريتاني، واخراج موريتانيا من حرب الصحراء. وزارة الاعلام العراقية، دائرة العلاقات العامة، مديرية الشؤون الاسيوية والافريقية، الصحافة السنغالية، الرقم افريقية/1/3886 في 8 ايار 1979، ص 3-6؛ محمود شاكر، التاريخ الافريقي، ج 14، التاريخ المعاصر بلاد المغرب، بيروت، 1996، ص 498-507.
- (7) ان مفهوم الدولة عند الموريتانيين كان غريباً لان الموريتانيين لم يألفوا حكماً مركزياً منذ فترات طويلة ترجع الى دولة المرابطين، لدرجة ان اعداد كبيرة من سكان موريتانيا استمرت نظرتهم الى السلطة الوطنية التي اسست بعد الاستقلال على انها صيغة فرنسية، على اعتبار ان السلطة الوطنية ورثت فرنسا على الارض الموريتانية، فضلاً عن انتشار الجهل والتخلف بين سكان موريتانيا لعزوف ومقاطعة القبائل الموريتانية للتعليم، فتسبب في افتقار البلاد عند الاستقلال الى الكوادر المؤهلة لقيادة البلاد وادارتها، إذ لم يتجاوز عدد المتعلمين على اصابع اليد الواحدة، وكانت دراستهم وثقافتهم فرنسية، وعملوا في الادارة الفرنسية عندما كانت تحتل موريتانيا وعلى رأسهم المختار ولد دادة الذي اختير اول رئيس لموريتانيا. قصي فخري شهاب الجميلي، المصدر السابق، ص 102
- (8) سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 1/156/156/11 في 11 كانون الاول 1981، ص 16.
- (9) حزب البعث العربي الاشتراكي، منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط، تقرير، الرقم 7 في 12 اذار 1979، ص 1؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير عن مؤشرات التأمير المغربي الفرنسي في موريتانيا، الرقم 5/695 في 14 اذار 1979، ص 1.
- (10) حزب البعث العربي الاشتراكي، منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط، تقرير، الرقم 7 في 12 اذار 1979، ص 1.
- (11) وقعت المغرب وموريتانيا اتفاقية الدفاع المشترك في ايار 1977، بعد ازدياد الهجمات الجزائرية على الصحراء التي تطل على الدول الثلاث، ونصت الاتفاقية تحمل المغرب العبء الاكبر من الدفاع عن موريتانيا، إذ وجد ما يقارب ستة الاف جندي مغربي في موريتانيا، فضلاً عن اقل من نصف دزينة من طائرات الدفاع عن المواقع الحيوية. وزارة الخارجية، الدائرة العربية، مكتب الاعلام والنشر القومي، سري، التقرير السنوي لسفارتنا في الرباط لعام 1977، الرقم 6/2/6/2994 في 12 نيسان 1978، ص 4.
- (12) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، قسم المتابعة السياسية (المغرب)، تقرير عن القطر المغربي اذار 1979، العدد 26 في 12 نيسان 1979، ص 2.
- (13) حزب البعث العربي الاشتراكي، منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط، تقرير، الرقم 7 في 12 اذار 1979، ص 1؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير عن مؤشرات التأمير المغربي الفرنسي في موريتانيا، الرقم 5/695 في 14 اذار 1979، ص 1-2. حدث انقلاب ابيض في نيسان 1979، ضد مصطفى ولد السالك تسلم على اثره السلطة الفعلية المقدم احمد ولد بوسيف وبقاء مصطفى ولد السالك بمنصبه كرئيس شرفي ليس له صلاحيات يمارسها، وبرر بوسيف سبب الانقلاب عائد الى مشكلة الصحراء والخلافات بين اعضاء "اللجنة العسكرية"، واعلن حظر التجوال من الساعة التاسعة مساءً الى السادسة صباحاً، وذكر بشأن الانسحاب المغربي من موريتانيا ((مادام هناك خطر يخيم على موريتانيا فان "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني" تطالب ببقاء القوات المغربية على ترابها)). وزارة

الاعلام العراقية، دائرة العلاقات العامة، مديرية الشؤون الاسيوية والافريقية، سري، الصحافة السنغالية، الرقم افريقية/1/3886 في 8 ايار 1979، ص4-5.

(14) المصدر نفسه، ص2. البوليساريو (Polisario) التسمية المختصرة للجهة الشعبية لتحرير الصحراء وادي الذهب. لمزيد من التفاصيل، ينظر: علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت، 1980، ص20-80.

(15) وزارة الاعلام العراقية، دائرة العلاقات العامة، مديرية الشؤون الاسيوية والافريقية، سري، الصحافة السنغالية، الرقم افريقية/1/3886 في 8 ايار 1979، ص3.

(16) اتسمت العلاقات المغربية-السعودية بالصدافة المتينة، لاسيما ان السعودية تقدم ما يقارب عشرة ملايين دولار على هيئة مساعدات وهبات وقروض الى المغرب. لمزيد من التفاصيل عن العلاقات والتعاون بين البلدين، ينظر: تقرير وكالة الانباء العراقية في المغرب، العلاقات المغربية-السعودية والحلف الاسلامي المقدس، 1 حزيران 1979، ص1-5.

(17) اهم حجج المغرب التاريخية الارث المرابطي في الصحراء الموريتانية وحملة المنصور السعدي على تمبكتو في القرن السادس عشر، وقيام بعثات سلطانية بجولات في الصحراء الموريتانية في القرنين السابع والثامن عشر، وخروج القبائل المعقلية من جنوب المغرب الى الصحراء الموريتانية على عدة مراحل خلال العصر الحديث، ومساعدة السلاطين العلويين للشيخ ماء العينين في معارضته للاستعمار الفرنسي في موريتانيا بداية القرن العشرين. اما الحجج القانونية فقد استندت على المعاهدة البريطانية-الفرنسية لعام 1890، والمعاهدة الفرنسية-البريطانية لعام 1904، (الاتفاق الودي)، والمعاهدة الفرنسية-الالمانية لعام 1911، والتي اكدت جميعها على الاعتراف الدولي بان امتداد حدود المملكة المغربية باتجاه الجنوب وصولاً الى افريقيا الغربية الفرنسية. وبالمقابل ردت موريتانيا على كل تلك الحجج بانها باطلة ولا صحة لها. ينظر: وزارة الخارجية المغربية، الكتاب الابيض المغربي، الرباط، 1960؛ وزارة الخارجية الموريتانية، جمهورية موريتانيا الاسلامية والمملكة المغربية (الكتاب الاخضر الموريتاني)، باريس، 1960.

(18) حزب البعث العربي الاشتراكي، منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط، تقرير، الرقم 7 في 12 اذار 1979، ص3؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير عن مؤشرات التأمير المغربي الفرنسي في موريتانيا، الرقم 695/5 في 14 اذار 1979، ص4.

(19) اتسمت العلاقات الموريتانية-الجزائرية بالاجابية منذ مطلع عهد السبعينيات، إذ قدمت الجزائر المساعدات العسكرية والمالية لموريتانيا لاسيما بعد توقيع الطرفين اتفاقية في العام 1971، نصت على تقديم الجزائر قرضاً قدره خمسة ملايين دينار جزائري لمساعدة موريتانيا في بناء ميناء لها على المحيط الاطلسي في "نواف شط"، وفي الحادي عشر من حزيران من العام نفسه، قدم الرائد عبد القادر، الذي ترأس وفداً عسكرياً جزائرياً زار موريتانيا، هدية شملت معدات عسكرية بقيمة ثلاثون مليون فرنك من ضمنها سيارات لاندروفر وسيارات شحن وذخائر ومعدات حربية، وهذا يعني ان تسليح الجيش الموريتاني بمعدات بسيطة، وفي العام 1972، تكررت زيارات المسؤولين الموريتانيين الى الجزائر بأعلى المستويات ابتداءً من الرئيس المختار ولد دادا الذي وصل الجزائر على رأس وفد تابع لمنظمة الوحدة الافريقية في السابع والعشرين من نيسان 1972، اجرى خلالها ثلاث لقاءات منفردة مع الرئيس هواري بومدين تناولا فيها العلاقات الثنائية بين البلدين، كما زار احمد ولد سيدي بابا وزير الاعلام الموريتاني الجزائر في العاشر من ايار من العام نفسه، بدعوة من احمد غالب الابراهيمي وزير الاعلام الجزائري، استمرت ست ايام اطلع فيها على المؤسسات الاعلامية الجزائرية، وتبادل الطرفان التعاون في ميدان الاعلام. سجل العالم العربي، وثائق-احداث-اراء سياسية، ابريل-مايو-يونيو 1971، اعداد: جبران شامية، دار الابحاث والنشر، بيروت، ص490؛ سجل العالم العربي، وثائق-احداث-اراء سياسية، ابريل-مايو-يونيو 1972، اعداد: جبران شامية، دار الابحاث والنشر، بيروت، ص488.

(20) حزب البعث العربي الاشتراكي، منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط، تقرير، الرقم 7 في 12 اذار 1979، ص3.

(21) اعلن المختار ولد دادا انسحاب موريتانيا من المنطقة الافريقية الناطقة بالفرنسية بناءً على رغبة الشعب الموريتاني وضغطه.

(22) حزب البعث العربي الاشتراكي، منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط، تقرير، الرقم 7 في 12 اذار 1979، ص4؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير عن مؤشرات التأمير المغربي الفرنسي في موريتانيا، الرقم 695/5 في 14 اذار 1979، ص4.

(23) المصدر نفسه، ص4.

(24) المصدر نفسه، ص4-5.

(25) المصدر نفسه، ص5.

(26) المصدر نفسه، ص6.

(27) المصدر نفسه، ص3.

(28) المصدر نفسه، ص1.

(29) المصدر نفسه، ص1.

(30) المصدر نفسه، ص2.

- (31) المصدر نفسه، ص2-3.
- (32) المصدر نفسه، ص3.
- (33) مجلس قيادة الثورة، مكتب امانة السر، خلاصة تقرير سفارتنا في نواكشوط عن زيارة الوفد الموريتاني في الجزائر، العدد 6018 /3/3 في 4 تموز 1979، ص1.
- (34) المصدر نفسه، ص1.
- (35) سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص12.
- (36) المصدر نفسه، ص13.
- (37) المصدر نفسه، ص14.
- (38) مما ادى الى توتر العلاقات الموريتانية – السنغالية لاحتضان السنغال للمعارضة الموريتانية وامتدادها بوسائل القوة التي تمكنها من مواصلة اعمالها ضد حكومة هيدالة، ولا سيما بين العناصر الزنجية، فضلاً عن احتضان موريتانيا للمعارضة السنغالية بهدف خلق البلبلة داخل الساحة السياسية السنغالية، في الواقع ان ليبيا لم تكن محبة لموريتانيا بقدر ما تطمح في جر موريتانيا حليفاً للبوليساريو وتوريطها مع السنغال باحتضان الجانب الموريتاني المعادي الى سنغور، ولتهدة الاجواء بين الطرفين قام وزير الدفاع السنغالي بزيارة موريتانيا، فسلم رسالة الى الرئيس هيدالة من الرئيس سنغور، تضمنت بحث المسائل التي ذكرناها سابقاً. حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980، ص5.
- (39) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، سري وشخصي، تعيين وكيل وزارة الخارجية الموريتاني واليا لمحافظة روصو، الرقم 2073 في 6 ايلول 1980، ص1.
- (40) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980، ص2.
- (41) ذكرت باسم اخر "حركة التحالف من اجل موريتانيا ديمقراطية". حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، ملخص لبيانات سياسية صادرة عن قوى المعارضة في موريتانيا، الرقم 2456/5/ح/5 في 8 ايلول 1981، ص1.
- (42) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980، ص2.
- (43) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا، الرقم 2530 في 13 تشرين الثاني 1980، ص1-2.
- (44) لمزيد من التفاصيل عن الاساليب التي مارستها منظمة الحزب والسفارة العراقية في تعبئة الجماهير الموريتانية الى جانب العراق في حربه ضد ايران، ينظر: وزار الخارجية العراقية، الدائرة-الجفرة، برقية من عراقية نواكشوط، الرقم 349 في 26 ايلول 1980؛ وزارة الخارجية العراقية، الدائرة-الجفرة، برقية من عراقية نواكشوط، الرقم 192 في 1 تشرين الاول 1980؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، العدد 2452 في 2 تشرين الثاني 1980، ص1-3؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الامانة العامة، ملخص تقرير السفارة في نواكشوط، الرقم 17420/1 في 9 تشرين الثاني 1980.
- (45) المصدر نفسه، ص2.
- (46) المصدر نفسه، بيان الوديين الناصريين في 6 تشرين الاول 1980، ص1-2.
- (47) المصدر نفسه، ص3.
- (48) سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص2.
- (49) المصدر نفسه، ص3.
- (50) المصدر نفسه، ص4.
- (51) المصدر نفسه، ص8.
- (52) المصدر نفسه، ص14.
- (53) المصدر نفسه، ص13-14..
- (54) المصدر نفسه، ص13.
- (55) زار طارق عزيز موريتانيا مرة اخرى في آب 1981، بعد تأزم الوضع بين العراق وموريتانيا وطرده الحكومة الموريتانية السفير العراقي من نواكشوط، وغلق المركز الثقافي العراقي فيها، وحرصاً من العراق بعدم قطع العلاقات مع موريتانيا نهائياً بعث طارق عزيز لتوضيح الموقف العراقي، ونجح نوعاً ما بالاتفاق على عدم قطع العلاقات بين البلدين. المصدر نفسه، ص4.
- (56) المصدر نفسه، ص7.
- (57) المصدر نفسه، ص3.

- (58) المصدر نفسه، ص2-3.
- (59) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، ملخص لبيانات سياسية صادرة من قوى المعارضة في موريتانيا، الرقم 5/ح/2456/5 في 8 ايلول 1981، ص1-2.
- (60) سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص8.
- (61) المصدر نفسه، ص12.
- (62) المصدر نفسه، ص5.
- (63) نداء الطليعة العربية الثورية، نواكشوط، في 16 اب 1981، ص1.
- (64) سفارة الجمهورية العراقية في نواكشوط، سري، التقرير الصحفي، الرقم 219 في 19 ايلول 1981، ص4-5.
- (65) المصدر نفسه، ص4-5.
- (66) سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص6.
- (67) تعد "نقابة المعلمين الموريتانية التي اسست في العام 1957"، اول نقابة موريتانية شهدت البلاد، مهمتها الدفاع عن حقوق المعلمين ومصالحهم، ترأسها المعلم السيد ممدوسي، وفي نهاية العام 1959، اعلن في نواكشوط تاليف "الاتحاد الوطني للعمال الموريتانيين"، وارتبط بالمنظمات النقابية في السنغال، وفي اذار 1960، تأسس "الاتحاد الجمهوري لعمال موريتانيا" الذي اغلب اعضائه من الزوج، وبالمقابل الف العرب في تموز 1960، "نقابة المعلمين العرب". محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي، المصدر السابق، ص170-171.
- (68) بدء اول اضراب عمالي موريتاني من قبل عمال المناجم ما بين الخامس والعشرين والثامن والعشرين من ايار 1968، في مدينة ازويرات ضد شركة ميفرما بتجمع اكثر من ستة الاف عامل موريتاني. المصدر نفسه، ص176.
- (69) سفارة الجمهورية العراقية في نواكشوط، سري، التقرير الصحفي، الرقم 219 في 19 ايلول 1981، ص6.
- (70) سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص6.
- (71) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، سري، النشاط المعادي، العدد 87 في 14 كانون الثاني 1982، ص2.
- (72) المصدر نفسه، ص1.
- (73) المصدر نفسه، ص2.
- (74) المصدر نفسه، ص3-4.
- (75) نداء الطليعة العربية الثورية في نواكشوط في 16 اب 1981، ص1.
- (76) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير متابعة عاجلة عن تطورات الوضع السياسي في موريتانيا خلال يومي 20/21/22 اذار 1979، الرقم 786 في 22 اذار 1979، ص4.
- (77) سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص8، 12.
- (78) اكتشفت الفوسفات في العام 1947، على يد بعثة اسبانية برئاسة العالم الاسباني مانويل اي ميدينا (Manoul A. Medina) في منجم بوكراع الواقع على بعد مائة كم جنوب شرقي مدينة العيون، الذي بدأ استغلاله لأول مرة في العام 1963، بواقع احتياط عشرة ملايين طن، فضلاً عن وجود معادن اخرى في الصحراء مثل الحديد والنيكل والنحاس والفضة واليورانيوم والرصاص والغاز الطبيعي. طاهر مسعود، المصدر السابق، ص15-20.
- (79) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الامانة العامة، تقرير، الرقم 17767/1 في 15 تشرين الثاني 1980، ص1.
- (80) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980، ص1.
- (81) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الامانة العامة، تقرير، الرقم 17767/1 في 15 تشرين الثاني 1980، ص2.
- (82) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980، ص2.
- (83) المصدر نفسه، ص5.
- (84) المصدر نفسه، ص4.
- (85) سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص3.
- (86) المصدر نفسه، ص7.
- (87) المصدر نفسه، ص2.

- (88) المصدر نفسه، ص17.
- (89) المصدر نفسه، ص8-9.
- (90) المصدر نفسه، ص17، 21.
- (91) المصدر نفسه، ص21؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، قسم المتابعة السياسية (المغرب)، تقرير عن قطر المغربي اذار 1979، العدد 26 في 12 نيسان 1979، ص3.
- (92) سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص19-20.
- (93) المصدر نفسه، ص18.
- (94) المصدر نفسه، ص23.
- (95) بدأت عملية التعريب باصدار الحكومة الموريتانية قرار التعريب في العام 1966، الذي اقر تعريب التعليم واتخاذ اللغة العربية لغة رسمية الى جانب اللغة الفرنسية مما تسبب موريتانيا في دخول موريتانيا بصراع مع السنغال لان الاخيرة عدت نفسها حامية الزوج الموريتانيين الذين تضرروا من القرار، وان القرار موجه ضدهم، كما انهم ارادوا الحفاظ على الثقافة الزنجية ومنع الهيمنة السياسية والاقتصادية للمجموعة العربية الموريتانية، والبعض الاخر عارض التعريب خوفاً على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المكتسبة من اللغة الفرنسية في البلاد، والبعض الاخر دعا الى اعادة النظر فنياً وتربوياً في مناهج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ونتيجة لخروج مظاهرات للطلاب الزوج ضد قانون التعريب ادت الى تراجع الحكومة الموريتانية عن بعض خطوات التعريب، وفي العام 1973، اصدر برنامج اصلاح التعليم الذي اكد على اهمية اللغة العربية مع اعطاء دور للغة الفرنسية في مراحل الدراسة ارضاءً للاقلية الزنجية، ولمطالبة الزوج بادراج لغاتهم في المناهج التعليمية اصدرت الحكومة الموريتانية في العام 1979 قراراً نص على اعتبار اللغات الزنجية "البولارية، السنوكية، الولفية" لغات وطنية. عيد السلام البغدادي، مشاكل الاقلية القومية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص191-193. عشاري احمد محمود، الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا: مجلة المستقبل العربي، العدد 51، 1983، ص106-107.
- ان الغاية من التعريب التلخص من استعمال اللغة الفرنسية في المدارس والمؤسسات الحكومية، فقد فرضت فرنسا سياسة "الفرنسة" على الموريتانيين منذ اصدار مرسوم العاشر من ايار 1924، الذي نص على منع تكلم التدريسيين مع الطلاب باللغات المحلية، واصبحت اللغة الفرنسية اللغة الاجبارية الوحيدة التي يبدأ تدريسها منذ السنة الاولى من المرحلة الابتدائية، وهذا ما اكده احد المسؤولين الفرنسيين بقوله: ((فقوانينا تنشر بالفرنسية وبالفرنسية تطبيق العدالة، ان الفرنسية ينبغي ان تكون قاعدة تعليمنا))، وبما ان هدف السياسة الفرنسية اعداد كوادر فنية وادارية لخدمة الادارة الفرنسية سعت الى افتتاح المدارس "البدوية" او "الريفية" لكن عزوف الاهالي عن هذه المدارس كان كبيراً، وهذا ما ذكره حاكم انرار في رسالته الى حاكم موريتانيا قائلاً: ((اكرر انه من غير المجدي ان لانفعل شيئاً، اذا كنا نكتفي كما نفعل حالياً بانتظار حسن ارادة الاهالي في ارسال ابنائهم الى المدرسة، فمذ عشرين عام لم يكن بمقدور أي من حكام الدوائر تحقيق في هذا المجال باستثناء قبيلة "اسما سيد" القاطنة في اطار والتي ترسل في الغالب طفلاً واحداً من اولادها))، وبعد العام 1945، اصبح التكلم باللغة الفرنسية اجبارياً. قصي فخري شهاب الجميلي، المصدر السابق، ص107-108.
- ونتيجة لتلك الاضطرابات انشأت الحكومة "معهد اللغات الوطنية" في العام 1979، الذي كلف بتطوير اللغات الزنجية الثلاث ودراسة امكانية استخدامها في مختلف المهام، فتبنى المعهد الاحرف اللاتينية وليس العربية في كتابة ابدية اللغات الزنجية، فأثار سخط الاغلبية العربية التي عدته تهديداً للهوية العربية والاسلامية الموريتانية، وتعزيزاً للنفوذ الفرنسي في موريتانيا، لاسيما ان قانون الاصلاح التعليمي لعام 1979، منح الزوج حق الاختيار بين اللغة العربية والفرنسية في الدراسة. واصبحت الاذاعة الموريتانية تبث برامجها باللغات الزنجية "البولارية والسنوكية واللفية لتصل الى 30% من مجموع الارسال و50% للغة العربية و20% للغة الفرنسية. احمد محمود، الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا، مجلة المستقبل العربي، السنة 6، العدد 51، 1983، ص105-107.
- (96) من اسباب النزاع بين موريتانيا والسنغال المسائل الحدودية التي استمرت نقطة خلاف بين البلدين منذ القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن العشرين على الرغم من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها الطرفان فيما بينهما بشأن تثبيت الحدود (نهر السنغال)، كما ان الجفاف الذي اصاب اراضي النهر في الشمال ادى الى نزوح العرب الموريتانيين الى الجنوب، فزاحموا الزوج من اصول سنغالية في ارضهم، فضلاً عن رغبة السنغال بضم الاراضي الخصبة الواقعة على الضفة اليمنى للنهر من اجل ان تسد جزء من العجز الاقتصادي الذي عانت منه، ولاسيما بعد انخفاض سعر الفول السوداني المحصول الاول في السنغال، وعانى الطرفان من مشكلات اخرى مثل تبادل الاتهامات بشأن انتقال مواطنيهم عبر نهر السنغال، وسوء معاملة رعايا بعضهما البعض الاخر، اما المشكلة الابرز فكانت بشأن الزوج الموريتانيين من اصول سنغالية، لاسيما كما ذكرنا سابقاً، انهم حصلوا على التعليم والعمل في الجهاز الاداري الاستعماري لقبولهم الانخراط في المدارس الاستعمارية على خلاف العرب الموريتانيين، وقد برز هذا الخلاف لأول مرة في العام 1959، عندما انعقد اول مؤتمر وطني موريتاني نتج عنه اقتراح تسمية موريتانيا بعد الاستقلال بـ "الجمهورية العربية الموريتانية" لكن معارضة الزوج ادى الى اختيار اسم "الجمهورية الاسلامية الموريتانية" كحل توفيقى اساسه الاسلام كقاسم مشترك بين العنصرين العربي والزنجي، كما نص في دستور اذار 1959، والمعروف ان الزوج في موريتانيا يرتبطون باصولهم القبلية مع قبائل الزوج في السنغال، فاصبح

سنغور الرئيس السنغالي كحامي لمصالحهم ومدافعاً عنها ضد الانظمة الموريتانية المتتابعة، وما زاد من النفور بين العنصرين سياسة التعريب وانتشار الفكر القومي العربي في موريتانيا. قصي فخري شهاب الجميلي، المصدر السابق، ص143-151.

(97) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير متابعة عاجلة عن تطورات الوضع السياسي في موريتانيا خلال الايام 20/21/22 /1979/3، الرقم 786 في 22 اذار 1979، ص4.

(98) المصدر نفسه، ص4.

(99) الحراطون: تسمية اطلقت على عرب موريتانيا السمر، مثلوا شريحة اجتماعية واسعة من المجتمع الموريتاني، وقسم الحراطون على فئتين، الفئة الاولى، الخاضعة للرق منذ القدم ولا تزال تعاني من ترسباته، والفئة الثانية، التي لم تخضع للرق ومارست النشاطات التقليدية في مهنية وحرفية، عانى الحراطون من سوء المعاملة من فئات المجتمع الاخرى واستغلوا بشكل مباشر وغير مباشر، وقسم الحراطون سكانياً على ثلاث دول، اولها السنغال التي مثل الحراطون فيها اربعة ملايين نسمة، اي ما يقارب 30% من تعداد السنغال، واطلق عليهم مصطلح "البزوكة" وتركزوا في الارياف والمدن السنغالية، وصلوا اليها من موريتانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هروباً من العبودية التي عانوا منها في موريتانيا، وسوء اوضاعهم الاقتصادية لان الاراضي الموريتانية اصابها القحط الطويل على خلاف الاراضي السنغالية التي ظلت اراضي خصبة صالحة للرعي والفلاحة، فاصبحت عامل جذب للحراطين، وعانى الحراطون في السنغال من التهميش، لذلك عملوا في خدمة المنازل والحراسة والعمل اليدوي، والميزة الابرز بينهم انتشار الامية والجهل، ولم يظهر تنظيم سياسي يدافع عن حقوقهم، فاستمر السنغاليون ينظرون اليهم بأنهم "الوافد المعزول" من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. والدولة الثانية مالي، يوجد فيها مليوني ونصف المليون نسمة ترك جزء منهم الاراضي الموريتانية لاسباب نفسها التي تركها ابناء جلدتهم الى السنغال، والجزء الاخر اجبرته السلطات الاستعمارية ان يكونوا عبداً للحوزة الترابية في مالي، وعانوا من التهميش، إذ لم يتقلد اي شخص منهم منصب وزير او مسؤول عال في ادارة مالي، ولم ينظموا الى حركة سياسية تدافع عن حقوقهم، والدولة الثالثة موريتانيا، التي وجد فيها مليون ونصف المليون نسمة اي ما يقارب 48% من سكان البلاد، واولئك لا يختلفون عن ابناء جلدتهم في الدول الاخرى من حيث التهميش والفقر والامية والعبودية واستغلالهم في اعمال اشبه بالسخرة، لكنهم على خلاف الاخرين برزت من بينهم نخبة سياسية وعلمية في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، ووصول بعضهم الى مختلف مجالات المجتمع من مدرسين واطباء ومهندسين ووزراء، لكنهم بقوا يعانون من الدرجة الثانية بسبب عجز المشاريع الاقتصادية للدولة التي حرمتهم من ابسط متطلبات الحياة الكريمة لهم، ويتكلم الحراطون اللغة الحسانية "العربية" ولا يمكن تمييزهم عن مكونات المجتمع الموريتاني العربي الاخرى، وامتازوا في الجانب الثقافي باستخدام الة "النيقارة" (النابي) وانشيد "التغريبة" المعبرة عن القهر الاجتماعي والظلم الذي عانوا منه، وعرفوا بعاداتهم وتقاليدهم العربية داخل المجتمعات التي افتقرت عن فرنسا. لمزيد من التفاصيل، ينظر: احمد الامين الشقيطي، الوسيط في تراجم ادباء شقيط، مكتبة القاهرة، القاهرة، 1961، ص515-525.

(100) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، عن حركة الحر في موريتانيا وملخص بيان لها، الرقم 10 في 21 حزيران 1982، ص1.

(101) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا، الرقم 2530 في 13 تشرين الثاني 1980، بيان الوجوديين الناصريين في 6 تشرين الاول 1980، ص1-3.

(102) البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، عن حركة الحر في موريتانيا وملخص بيان لها، بيان لحركة الحر بعنوان "المن التعويض"، الرقم 10 في 21 حزيران 1982، ص2.

(103) المصدر نفسه، ص2-3.

(104) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980، ص3.

(105) المصدر نفسه، ص3.

(106) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، ملخص لبيانات سياسية صادرة من قوى المعارضة في موريتانيا، الرقم 2456/5/ح/5 في 8 ايلول 1981، ص1.

(107) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا، الرقم 2530 في 13 تشرين الثاني 1980، بيان الوجوديين الناصريين في 6 تشرين الاول 1980، ص4.

(108) سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص10.

(109) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، ملخص لبيانات سياسية صادرة من قوى المعارضة في موريتانيا، الرقم 2456/5/ح/5 في 8 ايلول 1981، ص2.

(110) سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981، ص14.

(111) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، ملخص لبيانات سياسية صادرة من قوى المعارضة في موريتانيا، الرقم 2456/5/ح/5 في 8 ايلول 1981، ص1.

(112) المصدر نفسه، ص2.

المصادر

-الوثائق العراقية غير المنشورة

- 1- وزارة الخارجية، الدائرة العربية، مكتب الاعلام والنشر القومي، سري، التقرير السنوي لسفارتنا في الرباط لعام 1977، الرقم/6/2/6/2994 في 12 نيسان 1978.
- 2- مجلس قيادة الثورة، مكتب امانة السر، سري وشخصي، لقاء السيد السفير مع مدير الدائرة العربية في وزارة الخارجية المغربية، العدد/م د خ/3/3/1465 في 14 شباط 1979.
- 3- حزب البعث العربي الاشتراكي، منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط، تقرير، الرقم 7 في 12 اذار 1979.
- 4- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير عن مؤشرات التآمر المغربي الفرنسي في موريتانيا، الرقم 695/5 في 14 اذار 1979.
- 5- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير متابعة عاجلة عن تطورات الوضع السياسي في موريتانيا خلال يومي 20/21/22 اذار 1979، الرقم 786 في 22 اذار 1979.
- 6- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، قسم المتابعة السياسية (المغرب)، تقرير عن القطر المغربي اذار 1979، العدد 26 في 12 نيسان 1979.
- 7- وزارة الاعلام العراقية، دائرة العلاقات العامة، مديرية الشؤون الاسيوية والافريقية، الصحافة السنغالية، الرقم افريقية/1/3886 في 8 ايار 1979.
- 8- مجلس قيادة الثورة، مكتب امانة السر، خلاصة تقرير سفارتنا في نواكشوط عن زيارة الوفد الموريتاني في الجزائر، العدد 3/3/6018 في 4 تموز 1979.
- 9- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، سري وشخصي، تعيين وكيل وزارة الخارجية الموريتاني واليا لمحافظة روصو، الرقم 2073 في 6 ايلول 1980.
- 10- وزار الخارجية العراقية، الدائرة-الجفرة، برقية من عراقية نواكشوط، الرقم 349 في 26 ايلول 1980.
- 11- وزارة الخارجية العراقية، الدائرة-الجفرة، برقية من عراقية نواكشوط، الرقم 192 في 1 تشرين الاول 1980.
- 12- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، العدد 2452 في 2 تشرين الثاني 1980.
- 13- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الامانة العامة، ملخص تقرير السفارة في نواكشوط، الرقم 1/17420 في 9 تشرين الثاني 1980.
- 14- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 5/2529 في 13 تشرين الثاني 1980.
- 15- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا، الرقم 2530 في 13 تشرين الثاني 1980.
- 16- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا، الرقم 2530 في 13 تشرين الثاني 1980، بيان الوجوديين الناصريين في 6 تشرين الاول 1980.
- 17- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الامانة العامة، تقرير، الرقم 1/17767 في 15 تشرين الثاني 1980.
- 18- نداء الطلبة العربية الثورية، نواكشوط، في 16 اب 1981.
- 19- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، ملخص لبيانات سياسية صادرة عن قوى المعارضة في موريتانيا، الرقم 5/ح/2456 في 8 ايلول 1981.
- 20- سفارة الجمهورية العراقية في نواكشوط، سري، التقرير الصحفي، الرقم 219 في 19 ايلول 1981.
- 21- سفارة جمهورية العراق في نواكشوط، سري للغاية، التقرير السياسي السنوي لعام 1981، الرقم 1/156/156/11 في 11 كانون الاول 1981.
- 22- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، سري، النشاط المعادي، العدد 87 في 14 كانون الثاني 1982.
- 23- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، عن حركة الحر في موريتانيا وملخص بيان لها، الرقم 10 في 21 حزيران 1982.
- 24- البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، عن حركة الحر في موريتانيا وملخص بيان لها، بيان لحركة الحر بعنوان "المن التعويض"، الرقم 10 في 21 حزيران 1982.

-الوثائق المنشورة

- 1- سجل العالم العربي، ووثائق-احداث-اراء سياسية، ابريل-مايو-يونيو 1971، اعداد: جبران شامية، دار الابحاث والنشر، بيروت.
- 2- سجل العالم العربي، ووثائق-احداث-اراء سياسية، ابريل-مايو-يونيو 1972، اعداد: جبران شامية، دار الابحاث والنشر، بيروت.
- 3- وزارة الخارجية المغربية، الكتاب الابيض المغربي، الرباط، 1960.
- 4- وزارة الخارجية الموريتانية، جمهورية موريتانيا الاسلامية والمملكة المغربية (الكتاب الاخضر الموريتاني)، باريس، 1960.

-وكالة الانباء العراقية

1- تقرير وكالة الانباء العراقية في المغرب،العلاقات المغربية-السعودية والحلف الاسلامي المقدس، 1 حزيران 1979.

-الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- عبد السلام البغدادي،مشاكل الاقليات القومية في الوطن العربي،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،1990.
- 2- قصي فخري شهاب الجميلي،العلاقات الموريتانية-السنغالية 1960-1983،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا،بغداد،2001.
- 3- محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي،التطورات السياسية في موريتانيا 1961-1978 دراسة تاريخية،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،كلية الاداب،2001.

-الكتب العربية

- 1- احمد الامين الشنقيطي،الوسيط في تراجم ادباء شنقيط،مكتبة القاهرة،القاهرة،1961.
- 2- عبد الهادي النجم، جمهورية موريتانيا الاسلامية،بيروت،1961.
- 3- علي الشامي،الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي،بيروت،1980.
- 4- محمود شاكر،التاريخ الافريقي،ج14،التاريخ المعاصر بلاد المغرب،بيروت،1996.

البحوث المنشورة

- 1- احمد محمود،الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا،مجلة المستقبل العربي،السنة 6، العدد 51، 1983.
- 2- عشارى احمد محمود،الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا:مجلة المستقبل العربي،العدد 51، 1983.

الدوريات

- 1- مجلة العربي،(الكويت)، العدد 278، 1982.